



GLOBAL ORGANIZATION OF PARLIAMENTARIANS AGAINST CORRUPTION
ORGANIZATION MONDIALE DES PARLEMENTAIRES CONTRE LA CORRUPTION
ORGANIZACIÓN MUNDIAL DE PARLAMENTARIOS CONTRA LA CORRUPCIÓN

برلمانيون عرب
ضد الفساد
arab parliamentarians
Against Corruption



دليل استرشادي للبرلمانيين

حول متابعة تنفيذ أهداف
التنمية المستدامة 2030

الهدف الانمائي رقم 16



**دليل استرشادي للبرلمانيين حول متابعة
تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030
الهدف الإنمائي رقم 16**

دليل استرشادي للبرلمانيين حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

الهدف الإنمائي رقم 16

منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد»



آفاق للنشر 2023 م

دليل استرشادي للبرلمانيين حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد»

الطبعة الثانية: 1445هـ - 2023م

90 ص، 17 × 24 سم

ردمك: 4 - 547 - 78752 - 1 - 978

جميع الحقوق محفوظة للناشر



Mob.:+965 51000197

info@aafaqpublishing.com

www.aafaqpublishing.com

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي» أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي آفاق للنشر

محتويات الدليل

7	لماذا هذا الدليل؟
9	مقدمة النسخة الثانية.
11	تمهيد
13	المحور الأول: خطة التنمية المستدامة 2030: الأهداف والغايات
23	المحور الثاني: البرلمانيون وخطة التنمية المستدامة 2030
26	- جهود البرلمانيين في الإعداد لأجندة 2030 والمصادقة عليها
27	- البرلمان في إطار خطة التنمية 2030
28	- خارطة طريق تنفيذ أجندة 2030 بين الحكومة والبرلمان
34	- الأدوار البرلمانية الرئيسة في تحقيق أهداف التنمية
41	- الدعم الفني من موظفي البرلمان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
42	- تنسيق البرلمان مع الشركاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
45	المحور الثالث: دور البرلمانيين في تحقيق الهدف 16: التشريع - الرقابة - الموازنة - التّوطين - التّمثيل

لماذا هذا الدليل؟

يأتي هذا الدليل في إطار جهود منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد»؛ لمساهمة البرلمانات العربية (البرلمانيون والعاملون) في كيفية التعامل بفعالية مع أهداف التنمية المستدامة التي تضمنتها أجندة التنمية 2030 وتحديدًا الهدف رقم 16 وغاياته، ويحتوي هذا الدليل في جانب منه على معلومات ميسرة حول أهداف وغايات خطة التنمية 2030 ويقدم في جانب آخر أسئلة وأجوبة حول كيفية استخدام البرلمانيين لأدوات وآليات العمل البرلماني في المساهمة في وضع غايات الهدف 16 موضعًا للتنفيذ سواء على المستوى التشريعي أو الرقابي أو في إطار ممارسة البرلمانات لدورها في إقرار الموازنات العامة وفي توطيد خطط وأهداف وغايات التنمية المستدامة محليًا أو في إطار دورها في تمثيل المواطنين وإشراكهم في تحديد الأولويات التنموية.

يقدم هذا الدليل للبرلمانيين واللجان البرلمانية والعاملين في البرلمانات بعض الإرشادات للجوانب التي يتيحها تنفيذ الهدف 16 وغاياته في بناء مؤسسات دولة شفافة ومساءلة وفعّالة، والحد من فرص الفساد والرشوة بجميع أشكالها وضمن وصول المواطنين إلى المعلومات.

مُقدِّمة النُّسخة الثَّانية

جاء إعداد هذه النُّسخة المنقحة من الدليل الاستشاري للبرلمانيين حول متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030: الهدف الإنشائي رقم 16 والذي صدر عن منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» في العام 2017 في إطار جهود المنظمة؛ لتحديث مجموعة من أدلة العمل البرلماني التي صدرت عن المنظمة خلال السنوات السَّابقة، وذلك لمواكبة الأحداث والتطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية والتطورات التي تبرز بشكل مستمر في آليات وأدوات العمل البرلماني، وبهدف دعم وتعزيز دور البرلمانيين العرب في أداء مهامهم.

لقد تضمنت هذه النُّسخة من الدليل بالإضافة إلى التعريف بأجندة التنمية 2030 وأهدافها وغاياتها توجيهات خاصَّة للبرلمانيين حول كيفية استخدام الأدوات البرلمانية التي يتيحها النظام الداخلي للبرلمان في متابعة تنفيذ الجهات المختصة لأهداف التنمية وإسهامات البرلمانيين في تحقيق هذه الأهداف سواء من خلال سن التشريعات أو العمل الرقابي أو تخصيص الميزانيات المستجيبة لأهداف التنمية أو توطيد أهداف التنمية في الاستراتيجيات والخطط الوطنية أو من خلال إشراك البرلمانيين للمواطنين في تحديد الأولويات التنموية.

وحرص الدليل في نسخته الثانية على عرض إبراز التطلُّورات المتعلِّقة بجهود الأقطار العربية في إطار تنفيذ الهدف 16 وغاياته من أهداف أجندة التنمية 2030 المتعلق ببناء المؤسسات وتعزيز فعاليتها ونزاهتها ومكافحة الفساد وتحديدًا في الأقطار العربية الأعضاء في منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» وهي: الأردن وفلسطين ومصر ولبنان

والعراق والكويت والبحرين وقطر واليمن وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.
ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر للدكتور أحمد أبو دية من فلسطين لجهوده في تحديث
محتوى الدليل والسيد يوسف شريف لجهوده في التنسيق والمتابعة.

د. ناصر جاسم الصّانع

رئيس منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد»

مارس 2023

تهديد

يصارع المواطن العربي ومنذ سنوات في أكثر من اتجاه ومجال وفي معظم الأقطار العربية من أجل أن يشارك في تحديد هوية الدولة العربية الحديثة القادرة والضامنة لحق الأجيال القادمة في العيش بكرامة واحترام وأمان. في دولة يتمتع مواطنوها بتكافؤ الفرص والمساواة والعدالة، دولة يتمتع فيها الجميع بسيادة القانون دون تمييز يحتكم فيها الجميع إلى مبادئ وأسس عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن باعتباره مصدر المشروعية والشرعية وصاحب الحق الأساسي في اختيار ممثليه من خلال انتخابات حرة ونزيهة، حيث يُشكّل (البرلمان السُّلطة التشريعية والرقابية) مركز تمثيل المواطنين في إدارة الشَّأن العام والرقابة على السُّلطة التنفيذية ومؤسساتها المختلفة، بما يشمل المساهمة في إعداد وإقرار خطط التنمية الوطنية بعد تضمينها أهم الأهداف والتي تمّ التوصل إليها عالمياً في وثيقة خطة التنمية المستدامة 2030، وبشكل خاصّ تسعى منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» إلى تمكين البرلمانيين المعنيين بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في توطين وتنفيذ الهدف 16 منها المتعلق ببناء مؤسسات فعّالة ومساءلة وتعمل بشفافية وتدير المال والشَّأن العام بنزاهة وفقاً أولويات جميع المواطنين دون إقصاء أحد.

لقد تمّ وضع هذا الدليل الاسترشادي؛ لتمكين البرلمانيين والعاملين معهم؛ لتحقيق مقتضيات الهدف 16 من خلال الاستخدام الأمثل لوسائل وآليات العمل البرلماني مع الأخذ في الاعتبار واقع الإطار الدستوري والقانوني المحلي مع الاطلاع على بعض التجارب لزملاء برلمانيين من دول أخرى.

المحور الأول:

خطة التنمية المستدامة 2030

الأهداف والغايات

تقديم: خطة تنمية للجميع «لا يهْمُش فيها أحد».

تُشكّل خطة التنمية المستدامة 2030 مقارنة حقوقية تضع الإنسان في مركز الاهتمام للتنمية في إطار شمولي قابلة للتطبيق عالمياً مع التزام كل بلد بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقاً لأولوياته. وتستند الخطة على ركائز التنمية المستدامة: (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) وتعتمد مبادئ العدالة والتشاركية والمساءلة والشمولية.

وتعتبر الخطة التزام أخلاقي (طوعي) للدول بالعمل على تطوير خططها التنموية انسجاماً مع الرؤية العالمية للتنمية بتوطين الأهداف؛ لتحقيق العدالة والسلام المجتمعي لضمان تمتع المواطنين بالحقوق الأساسية العامة والمساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة في إدارة الشّأن العام والوصول إلى المعلومات العامة بدون استثناء أحد أو تهميش لأي طرف أو إقصائه.

تتضمن خطة التنمية 2030 تحوُّلاً في رؤية التنمية من الاستجابة للاحتياجات الأساسية للنهوض بالإنسان، فالنهج القائم في الخطة يضع النَّاس في صميم عملية التنمية ويعتبر الحق في التنمية حقاً من حقوق الإنسان وبموجب ذلك يحقُّ لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة في تحقيق التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتمتع بثمارها.

ويملك البرلمانيون إلى جانب مسؤولياتهم الدستورية دوراً مُهمّاً في متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 على الصعيدين المحلي والإقليمي والمساهمة في إنشاء مؤسسات فعّالة وشفّافة ومساءلة، وللبرلمان بصفته التمثيلية للمواطنين جميعاً أن يضمن عدم استثناء أو إقصاء أو تهميش أي طرف من المواطنين أو مكوّنات المجتمع.

أهداف التنمية المستدامة

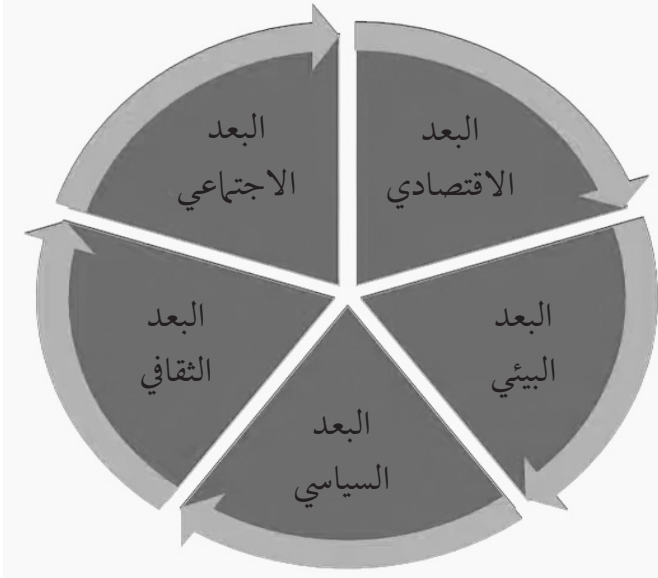


خطة التنمية المستدامة 2030: الأهداف والغايات

أقرّ اجتماع قادة العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول/ سبتمبر من عام 2015 تبني خطة التنمية المستدامة 2030 وفق القرار 70/1 والتي تضمن مجموعة من الأهداف (17 هدفاً و169 غاية و231 مؤشراً) تمّ صياغتها في إطار تشاركي شمل جميع الأطراف على مدى ثلاث سنوات، وتتكامل فيه كل أبعاد التنمية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية.

انطلقت الخطة رسمياً في بداية 2016 وتستمرّ حتى عام 2030 وهي خطة طوعية غير ملزمة إلا أنها تنطبق على جميع الدول وقابلة للتكيف حسب الخصائص الوطنية، ويقع على عاتق الحكومات مسؤولية التنفيذ بالشراكة مع كل الأطراف المعنية وفي مقدمتهم البرلمان في التخطيط وتحديد الأولويات ومواءمة التشريعات والمتابعة الدائمة والاستعراض سنوياً.

مكونات مفهوم واستراتيجيات التنمية



أهداف أجندة التنمية 2030

- الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
- الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.
- الهدف 10: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

- الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام؛ لتحقيق التنمية المستدامة.
- الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات.
- الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

النهج الوطني الشامل

تعكس خطة العام 2030 تحوُّلاً في التفكير الانهائي من التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية إلى التنمية المستدامة المرتكزة على حقوق الإنسان، وتقدُّم خطة التنمية المستدامة إطاراً عالمياً؛ فيتعين على كل دولة أن تحدّد أولوياتها الخاصّة وأن توطن مقاصدها ومؤشراتها؛ لتوجيه التنفيذ الوطني. ومن المتوقَّع بالتالي وضع خطط إنمائية وطنية وتحديثها باستمرار. وينبغي دعم الأهداف والمقاصد الخاصّة بكل بلد بمؤشرات محلية ذات صلة من أجل تسجيل النتائج على أرض الواقع.

ينبغي وضع سياسات وبرامج؛ لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة ومترابطة، تربط بين مختلف الأهداف والمقاصد. فعلى سبيل المثال، لا ينبغي النظر في هدف القضاء على الفقر من خلال زيادة الدخل فقط، بل يجب بدلاً من ذلك أن يتناول النهج الشامل لسياسات مكافحة الفقر جميع أبعاد المشكلة، مثل: الافتقار إلى التعليم وسوء الصحة والجوع وعدم الوصول إلى العمل المنتج اللائق.

المصدر: ميرفت رشماوي، دور البرلمان في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، شبكة

المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2018.

المتابعة والاستعراض من قبل الدول

تحمّل خطة التنمية 2030 الدول مسؤوليات متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والمقاصد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية على نحو منظم.

على الصعيد الوطني: تشجع الخطة الدول على القيام، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، باتخاذ إجراءات طموحة على الصعيد الوطني؛ لتلبية متطلبات تنفيذ هذه الخطة بشكل عام (الفقرة 78 من خطة التنمية المستدامة)؛ وتنصّ على أن عمليات التخطيط الوطنية ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالابلاغ (الفقرة 74/د من خطة التنمية المستدامة). تشجع الخطة الدول على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين: الوطني ودون الوطني، على أن تقودها وتتحكم في مسارها البلدان ذاتها. ويُمكن أن تستفيد هذه الاستعراضات من مساهمات الشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر الجهات صاحبة المصلحة.... (الفقرة 79 من خطة التنمية المستدامة).

على الصعيد الإقليمي: تشجع الخطة إجراء الاستعراضات على الصعيد الإقليمي حيث من شأن المتابعة والاستعراض الإقليمي أن يتيح فرصًا للتعلم من الأقران، بطرق منها الاستعراضات الطوعية وتبادل أفضل الممارسات وإجراء مناقشات بشأن الأهداف المشتركة. (الفقرة 80 من خطة التنمية المستدامة)

على الصعيد العالمي: يضطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور مركزي في العمل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاستعراض على الصعيد العالمي، حيث ييسر هذا المنتدى تبادل التجارب، بما يشمل النجاحات المحققة والتحديات الماثلة والدروس المستخلصة، وسيوفر القيادة

السياسية والتوجيه والتوصيات المتعلقة بالمتابعة. وسيعزّز اتساق سياسات التنمية المستدامة وتنسيقها على نطاق المنظومة برمتها. ويتعين أن يكفل بقاء الخطة صالحة وطموحة على الدوام، وأن يركّز على تقييم التقدم المحرز والإنجازات المحققة والتحديات التي تواجهها البلدان المتقدّمة النمو والبلدان النامية، وأيضًا القضايا الجديدة والناشئة (الفقرة 82 من خطة التنمية المستدامة).

المصدر: ميرفت رشماوي، دور البرلمانات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، شبكة

المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2018.

المحور الثاني:

البرلمانيون وخطة التنمية المستدامة 2030

البرلمانيون و خطة التنمية المستدامة 2030

تضطلع البرلمانات إلى جانب الحكومات بمسؤوليات كبيرة في السياسات التنموية الوطنية والمحلية، وذلك في إطار مهامها في سنّ القوانين والرقابة والتمثيل، يُمكن للبرلمانيين المشاركة بنشاط في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين التي تستجيب لأهداف التنمية المستدامة، وللبرلمانات دور أساسي في تمثيل مطالب ومصالح الناخبين في كل المواقع وفي وضع ومراقبة السياسات: الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها توفير حياة لائقة لمواطنيها.

ولأن البرلمانات والبرلمانيين هم مكون أساسي من مكونات النظام السياسي الدستوري، ونظام إدارة الحكم والسلطة، فهم بالتالي معنيون برسم السياسات ومراقبة تنفيذها، فهذا يعني أنهم معنيون بتكوين تصورهم الخاص لمفهوم التنمية ومعناه الواقعي في ظروف بلدانهم والمنطقة التي ينتمون إليها، لأن هذا التصور يُشكّل الإطار المرجعي؛ لتقييم خياراتهم ومواقفهم، ولتقييم فعالية السياسات التي يرسمونها، أو يوافقون عليها، أو يراقبون تنفيذها.

جهود البرلمانيين في الإعداد لأجندة 2030 والمصادقة عليها

كان للبرلمانات دوراً أساسياً في بلورة أهداف التنمية المستدامة، فقد شارك ممثلون عن البرلمانات في اللجان الاستشارية التي عملت على صياغة هذه الأهداف جنباً إلى جنب مع المؤسسات المجتمعية والأكاديمية وأصحاب الخبرات. كما أن ممثلين عن البرلمانات شاركوا في عدد من المؤتمرات والمحافل الدولية التي سبقت الإعلان عن أهداف التنمية، ومنها مشاركة ممثلين عن البرلمانات في المؤتمر الدولي الذي عُقد على هامش اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي الـ 128 في آذار 2013 حيث عبر المشاركون عن دعمهم للتوصّل لأهداف التنمية المستدامة مؤكدين على الدور الذي سيقومون به لاحقاً لتحقيق الأهداف.

كما صادق برلمانيون من 130 دولة على إعلان هانوي بخصوص أهداف التنمية المستدامة في إطار الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في عام 2015، صادق المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات في عام 2015 على إعلان بشأن وضع الديمقراطية في خدمة السّلام والتنمية المستدامة وأهمية تبني خطة التنمية المستدامة 2030.

المصدر: الدليل البرلماني: دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.

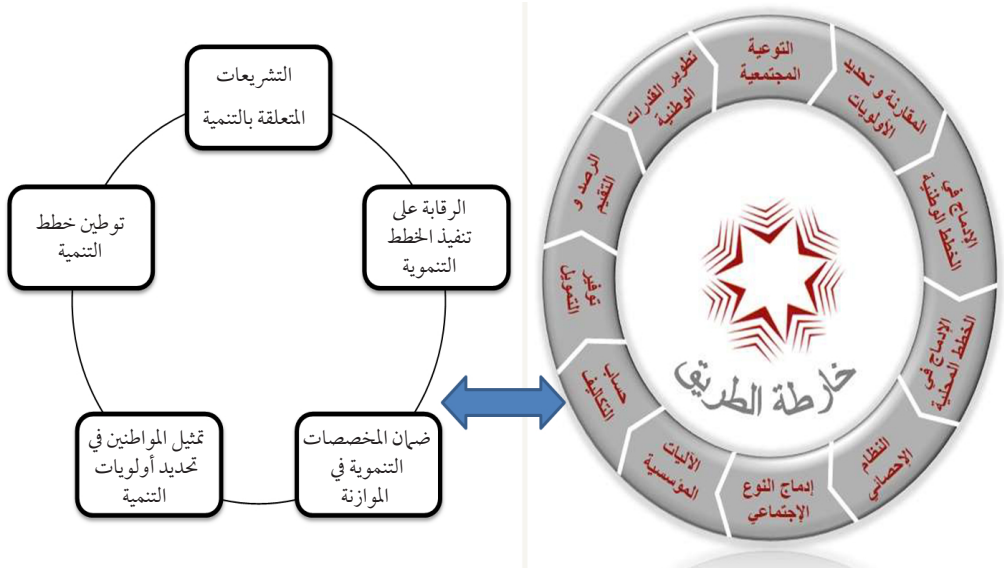
البرلمانات في إطار خطة التنمية 2030		
ورد ذكر البرلمانات مباشرة في ثلاثة مواقع من الخطة		
الفقرة 79	الفقرة 52	الفقرة 45
تشير إلى الدور الخاص للبرلمانات في متابعة الاستعراض للخطة والتقارير الوطنية.	تشير إلى اشتراك البرلمانات مع المؤسسات الأخرى في ملكية الخطة 2030.	تشير إلى دور البرلمانات التشريعي والرقابي وفي إقرار الموازنات والرقابة على تنفيذها.

في كل مرة يجري فيها الحديث في أجندة 2030 عن الملكية الوطنية ومسؤوليات الدولة أو الحكومة فإن ذلك يعني البرلمانات كونها جزءاً من المنظومة الرسمية للدولة، وفي كل مرة يشار فيها إلى ضرورة إجراء تعديلات في التشريعات أو إقرار تشريعات جديدة؛ لتنفيذ الأهداف التنموية تكون البرلمانات هي المعنية، وكذلك الحال عندما يأتي النص على الرقابة والشفافية ومتابعة تنفيذ الخطط الوطنية فإن البرلمانات تكون حاضرة.

مداخل البرلمانيين إلى أجندة التنمية 2030



خارطة طريق تنفيذ أجندة 2030 ما بين الحكومة والبرلمان



خيارات البرمانات في الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إن الرقابة البرلمانية الخاصّة بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تقتضي اتخاذ البرلمان قرارًا حول الأداة الرقابية أو الجهة التي تتولّى هذه المهمة في إطار لجانه وهيئاته المختلفة، ولما كانت اللجان البرلمانية مشكّلة على أسس قطاعية فإنها الأكثر ملاءمة للمتابعة والرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويبقى السؤال الرئيس الذي على البرمانات الإجابة عليه أيهما أفضل لعملها وجود لجنة متخصصة تتولّى هذه المهمة أم أن يتمّ ذلك من خلال اللجان القائمة.

من المفيد إجراء نوع من تحليل التكلفة والفوائد للنظر في كافة الخيارات الخاصّة بالجهة التي تتولّى متابعة أهداف التنمية من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

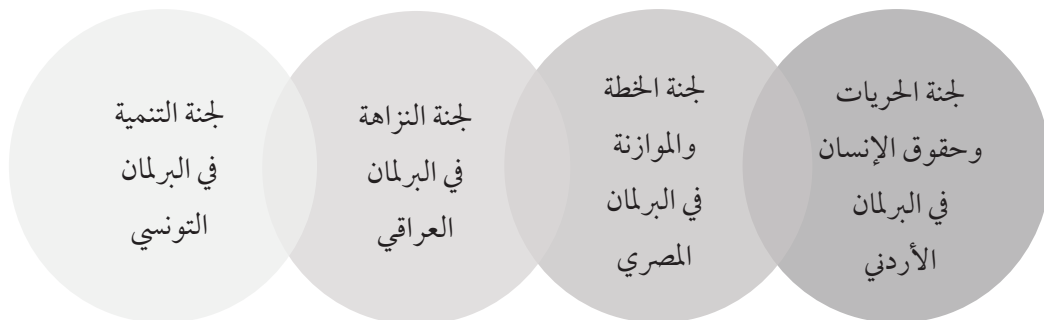
- هل قام برلمانكم بمراجعة النظام الداخلي الخاص باللجان البرلمانية القائمة وصلاحياتها للتأكد من أن أهداف التنمية المستدامة تُشكّل جزءًا من اختصاص كل لجنة، إضافةً إلى تقييم مدى وكيفية تعزيز دور اللجان؛ لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والرقابة عليها؟
- في حال ما إذا كان برلمانكم يدرس إمكانية إنشاء لجنة برلمانية خاصّة لأهداف التنمية المستدامة، فهل:
 - تمّ إجراء تحليل للتكلفة والفوائد، لا سيما تقييم الموظفين وموارد التمويل الإضافية اللازمة لدعم مثل هذه اللجنة؟
 - تمّ النظر في إمكانية إعادة تكليف لجنة أخرى؛ لتكون بمثابة حلقة وصل بشأن أهداف التنمية المستدامة؟

- هل تملك اللجان القطاعية الصّلاحية القانونية والموارد البشرية والمالية للقيام بتقييماتها حول أثر القوانين والبرامج المقترحة على أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك زيارات الرصد للمواقع؛ لتقييم تنفيذ البرامج المتعلّقة بأهداف التنمية المستدامة، أينما لزم ذلك؟ إذا لم يكن الحال كذلك، ما الثغرات الخاصة بالقدرات؟ وما الذي يُمكن القيام به لمعالجتها؟
- هل يسمح النظام الداخلي للجان القطاعية من مقابلة المسؤولين الحكوميين وإشراكهم من أجل إجراء تقييم مناسب حول الكيفية التي ساهمت بها سياساتهم وبرامجهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل يضمن النظام الداخلي استجابة فعّالة للتقارير والتوصيات الصّادرة عن اللجان من طرف الحكومة؟ إذا لم يكن الحال كذلك، كيف يُمكن تحسينها؛ لضمان التكليف بمثل هذه الردود؟

المصدر: الدليل البرلماني: دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية، برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، 2016.

نماذج للجان الخاصّة بالتنمية في البرلمانات العربية



خيارات البرلمانات في متابعة أهداف التنمية المستدامة: لجنة أم لجان متخصصة؟



بعض التوجيهات لما يمكن لعضو البرلمان على المستوى الفردي القيام به؛
لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد التعرّف على أهداف التنمية المستدامة
والغرض منها.

- تعرّف واستوضح عن مستوى مشاركة دولتك في خطة التنمية المستدامة:
هل ناقش البرلمان بالفعل أهداف التنمية المستدامة؟ ما المساهمات أو
الالتزامات الرسمية؟
- اطلب من أمانة البرلمان وضع أهداف التنمية المستدامة على جدول أعمال
الجلسات العامة.
- اطلب من أمانة اللجنة المختصة وضع أهداف التنمية المستدامة على قائمة
جدول الأعمال.
- اطلب من البرلمان اعتماد قرارٍ؛ لدعم أهداف التنمية المستدامة بعد توطينها.
- ضع قائمة مختصرة بالأهداف التي لا غنى عنها؛ لتحقيق التنمية المستدامة
في بلدك. يُمكن أن تكون هذه القائمة خط أساس؛ للمشاركة مع زملائك
من النواب واللجان ومجموعات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة
الآخرين في إطار السّعي إلى حشد الدّعم: السياسي والاجتماعي؛ لتنفيذ
أهداف التنمية المستدامة.
- اتصّل بالنواب المهتمين بالعمل على أهداف التنمية المستدامة. تبادل
الأفكار، وإعداد الخطوات المقبلة. هل من المجدي تشكيل فريق عمل،
أو تكتل برلماني؟
- افتح باب النقاش في اللجان التي تحظى بعضويتها حول الأهداف وطريقة
مشاركة البرلمان؛ لتحقيقها.
- اطلب معلومات حول أهداف التنمية المستدامة من الوزارات المعنية:
(الحقائق والإحصاءات والمشروعات الحالية). هذا سيساعدك في الحصول

على أحدث الأرقام، ويمثل بعض الضغط على الحكومة للنظر في هذه القضايا.

- قم بدعوة أحد أعضاء هيئة الأمم المتحدة أو خبير بها إلى الجلسة العامة أو اجتماع اللجنة؛ لتقديم أهداف التنمية المستدامة، وشرح أهميتها ومناقشة الاستراتيجيات الممكنة للتنفيذ.
- تواصل مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات متصلة بأهداف التنمية المستدامة وتبادل خططهم وتوقعاتهم.
- اضمن مشاركة المواطنين في دورة صنع السياسات من خلال دورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يستطيع النواب طلب تطوير منصة على الإنترنت للوصول إلى المواطنين فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وتلقي آرائهم والاستماع إليهم. وهذا يُضفي المزيد من المصداقية على العمل والقرارات التي تستند إلى التمثيل.
- ادفع الشباب للمشاركة، قم بإيجاد شبكة حيث يُمكن للشباب التقدم باقتراحاتهم والمشاركة والتطوع؛ لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- جنبًا إلى جنب مع النواب الآخرين، من المجموعة البرلمانية خاصتك أو من أطراف أخرى، قم بإصدار توصيات السياسات أو القوانين التي من شأنها تسهيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- قم بتنفيذ حملة لصالح أهداف التنمية المستدامة: أعلم الجميع في المجتمع وفي دائرتك الانتخابية.

المصدر: أهداف التنمية المستدامة ودور البرلمانات <https://www.agora-parl.org/>

[ar/resources/aoe/sdgs-and-role-parliaments](https://www.agora-parl.org/ar/resources/aoe/sdgs-and-role-parliaments)

الأدوار البرلمانية الرئيسة في تحقيق أهداف التنمية:

تشريع - رقابة - موازنة - توطين - تمثيل

1- سنُ القوانين (التشريعات)

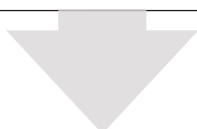
تُشكّل التشريعات التي تتولّى البرلمانات إقرارها عاملاً حاسماً في تهيئة البيئة الملائمة؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار على البرلمانيين استعراض الواقع التشريعي القائم ومدى مواءمته مع متطلبات الخطط التنموية، وتعديل التشريعات التي تتطلب مواءمة وإصدار تشريعات جديدة يتطلبها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الأسئلة التي يُمكن طرحها في مجال التشريع

- هل يملك البرلمانيون السُّبل القانونية والإجرائية الكافية والقدرات التشريعية اللازمة للشروع في وضع التشريعات والنظر فيها وتعديلها بغية دعم أهداف التنمية المستدامة؟
- هل قامت الحكومة أو البرلمان باستعراض الإصلاحات القانونية اللازمة؛ لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن أن تستتير بها خطة العمل التشريعية للبرلمان على مدى الأشهر والسنوات المقبلة؟
- هل تتطلب المذكرة الإيضاحية المرفقة بكل مشروع قانون إيضاحاً حول كيفية مساهمة مشروع القانون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل يتطلّب النظام الداخلي للبرلمان من اللجان البرلمانية النظر في جميع مشاريع القوانين؛ لتقييم مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وهل يطبّق هذا في الواقع؟

ماذا يمكن للبرلمان ولجانته العمل في مجال تحقيق أهداف التنمية على المستوى التشريعي؟

التشريع		
إدراك عالي لدى البرلمانيين بأهمية إدماج أهداف التنمية في التشريعات الوطنية	مراجعة التشريعات القائمة في مجال التنمية	وضع خطة تشريعية تنموية متكاملة



ما هي التحديات التي تواجه البرلمانيين في اعداد التشريعات المتعلقة بالتنمية؟		
غياب الخبرة لدى الأعضاء بالمجالات التنموية	الاهتمام بمشاريع القوانين المقدمة من الحكومة	السرعة التي تناقش فيها التشريعات المتعلقة بالتنمية

2- الرقابة

تستطيع البرلمانات من خلال أدواتها الرقابية: (أسئلة، استجوابات، جلسات استماع، اجتماعات اللجان البرلمانية، لجان تقصي الحقائق...) أن تتأكد من حسن سير عملية تنفيذ الخطط التنموية وأهدافها وتقييم التقدم المحرز فيها وتحديد العقبات التي تواجهها.

الأسئلة التي يُمكن طرحها في مجال الرقابة البرلمانية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

- هل عقدت اللجان المختصة جلسات مكرسة لأهداف التنمية المستدامة؟
- هل أعدت اللجان المختصة تقارير خاصة حول أهداف التنمية المستدامة؟

- هل تمّ عقد جلسات استماع للمسؤولين حول أهداف التنمية المستدامة؟
- هل جرى نقاش البرلمان حول خطة التنمية الوطنية؟
- هل وجه البرلمانيون للمسؤولين أسئلة خطية أو شفوية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل ناقش البرلمان في جلسات عامة موضوع التنمية المستدامة وأهدافها وغاياتها؟
- هل ناقش البرلمان تقارير الاستعراض أو الرصد حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما مدى قدرة البرلمان على متابعة توصياته الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل يناقش البرلمان التقارير المتعلقة بالمساعدات الإنمائية المحلية أو الخارجية؟

الآليات والأدوات المتاحة للبرلمانيين في الرقابة على مدى الاستجابة لأهداف التنمية



3- الميزانيات

إن تخصيص الموارد اللازمة يُعدُّ من العناصر الأساسية؛ لتحقيق أهداف التنمية وتستطيع البرلمانات من خلال صلاحياتها في إقرار الموازنات الضغط باتجاه تخصيص الموارد؛ لتنفيذ الأهداف المقررة في الخطط التنموية في إطار ما هو متاح.

كيف يعتمد البرلمانيون موازنة مستجيبة لأهداف التنمية المستدامة؟

يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو فعّال توفير التمويل لهذا التنفيذ، وتعتبر موازنة الدولة السنوية أداة التمويل الأساسية التي يحتاجها كل بلد؛ لتوجيه الموارد نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إن إعداد الموازنة الوطنية والمصادقة عليها هي عملية منتظمة تشارك فيها السلطان: التنفيذية والتشريعية في تقدير النفقات والإيرادات، وتخصيص الأموال المتاحة للبرامج ذات الأولوية، والرقابة على التنفيذ والنفقات، وعلى الرغم من أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة رسمياً عن إعداد الموازنة، يُمكن للبرلمانيين مع ذلك القيام بدور مهمّ في ممارسة الضَّغط بشأن أولويات الموازنة وذلك قبل (وأحياناً أثناء) الشروع في عملية إعداد الموازنة، ويُمكن للبرلمانيين استخدام سلطاتهم في اعتماد الموازنة؛ لاقتراح تعديلات رسمية عليها حال طرحها للمناقشة في البرلمان.

الكويت: موازنة تعكس الخطة الإستراتيجية للتنمية

لا تقرُّ الموازنات في الكويت من قِبَل البرلمان إلا في حال كانت تعكس أهداف الخطة الإستراتيجية للتنمية التي يضعها مجلس الأمة، ويستعين المجلس بالخبرات المتوفرة في جامعة الكويت ومجموعة من مراكز الأبحاث العلمية والاستشارية الذين يتطوعون في تقديم خبراتهم في القضايا التنموية.

يوسف الزلزلة، عضو في مجلس الأمة الكويتي في دليل البرلمانيين: الأهداف الإنمائية للألفية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، 2012.

إقرار الموازنة والرقابة على تنفيذها: موازنة مستجيبة لأهداف التنمية

يتمتع البرلمانيون بالقدرة على الضغط لتحديد أولويات الموازنة وتخصيص الأموال لبرامج التنمية

تضمن اللجان المتخصصة بنقاش الموازنة الملاحظات والتوصيات الخاصة بمخصصات أهداف التنمية

يستطيع البرلمان حث الحكومة على تقديم موازنة المواطن التي تظهر بشكل مبسط مدى الاستجابة لاحتياجات المواطنين

يشرك البرلمان المجتمع المدني في النقاش مدى استجابة الموازنة لأهداف التنمية

يقوم البرلمان بمراقبة مدى تنفيذ الحكومة لالتزاماتها الخاصة بأهداف التنمية عبر التقارير الدورية والحساب الختامي

تُقاس فعالية البرلمان في التأثير على الموازنات بقدرتها على التغيير في جوهرها والأسئلة التالية توضح ذلك:

- هل الموازنة التي تُرفع إلى البرلمان للمراجعة والمصادقة عليها تُقدّم تفسيراً مقنعاً حول كيفية سعي الموازنة؛ لإحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل يتيح النظام الداخلي للبرلمان للجان المختصة تقييم مشروع الموازنة المقترحة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقديم توصيات بشأن تعزيز الموازنة من أجل المساهمة بصورة أكثر فعالية في هذا المجال؟
- هل يستدعي القانون أو النظام الداخلي للبرلمان أو الممارسات الأخرى من الحكومة النظر في الملاحظات والتوصيات الصادرة عن اللجان البرلمانية، وتقديم إيضاحات إلى البرلمان بشأن استجابتها لهذه التوصيات؟ هل توجد إجراءات تستدعي استجابة الحكومة إلى قرارات البرلمان وتوصياته بشأن الموازنة؟

4- التوطين

وضعت أهداف التنمية في إطار عام وشامل وهو ما يتطلب من كل دولة اعتماد خطتها الوطنية الخاصة من أجل توطين أهداف التنمية المستدامة، وتُساهم البرلمانات بجهود كبيرة في هذا المجال سواء من خلال المشاركة في إعداد هذه الخطط أو إقرارها أو الرقابة على تنفيذها.

ما آليات البرلمان لتوطين أهداف التنمية المستدامة؟

من أجل تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق الوطني، ستحتاج هيئات التخطيط الوطني إلى استعراض خطط التنمية الوطنية والقطاعية القائمة ومراجعتها. كما تحتاج أيضًا إلى وضع خطط جديدة؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى البرلمانيين أن يشاركوا في تلك العمليات إضافة إلى دورهم في إقرار هذه الخطط.

إسهام البرلمانات في توطين أهداف التنمية المستدامة

- هل توجد خطة وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وهل يوجد خطط تنمية قطاعية منبثقة عنها؟
- هل يُقرُّ البرلمان رسمياً الخطة الوطنية للتنمية؟
- هل ينظم البرلمان أية مداوولات في جلسات عامة أو جلسات لجان متخصصة من أجل مناقشة أولويات التنمية الوطنية؟

5- التمثيل

يعتبر البرلمانيون بصفتهم ممثلين منتخبين لشعوبهم ملتزمين بالتواصل الدائم مع ناخبيهم، لذا يُمكن لهم من خلال هذا التَّواصل تحديد أولوياتهم التنموية والثغرات ومواطن الضَّعف التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية، فالتشاور مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وممثلي القطاع الخاص يُساعد في تحديد هذه الجوانب.

كيف تشرك البرلمانات المواطنين في تحديد أولويات التنمية؟

من أجل ضمان التبنى الوطني المُجدي لأهداف التنمية المستدامة، ينبغي إشراك كل المواطنين والأطراف المعنية في وضع السياسات وتحديد الأولويات.

والبرلمانيون ملتزمون، بوصفهم ممثلين منتخبين للشعب، بالتواصل مع ناخبهم طوال مدة ولايتهم. وبالتواصل مع الناس مباشرة، يُمكن للبرلمانيين تحديد الثغرات ومواطن الضعف في خطة تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي قد لا تُذكر في التقارير الحكومية العامة أو الإحصاءات الوطنية.

وينبغي للبرلمانيين أن يدركوا أولويات ناخبهم الأوسع نطاقاً، فيمكن للمشاورات مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص وغيرها أن تساعد في تحديد تلك الأولويات.

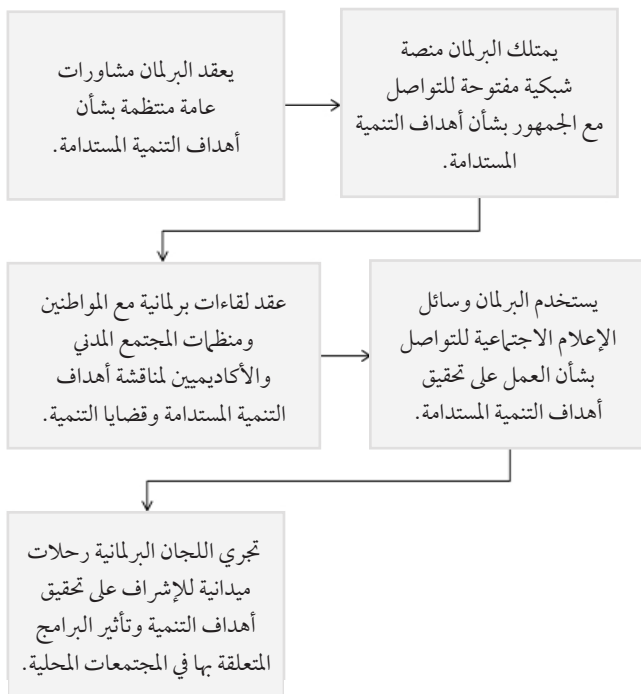
التواصل بين البرلمانات والجمهور

تتيح العديد من البرلمانات العربية كما هو الحال في لبنان وفلسطين للجمهور وممثلي منظمات المجتمع المدني حضور جلسات البرلمان دون أن يكون لهم الحق في الاشتراك في النقاشات، وتتوقف مشاركتهم في جلسات اللجان على موافقة مسبقة منها أو بدعوة لهم لحضور جلسة استماع تعقدها حول قضية محل نقاش عام.

المصدر: دليل البرلمانيين: الأهداف الإنمائية للألفية، بيروت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

2012.

نشاطات ممكنة: لتمثيل المواطنين في تحديد أولويات التنمية



الدعم الفني من موظفي البرلمانات؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تواجه معظم البرلمانات وأعضاؤها عقبات تتعلق بتوفير المعلومات حول العديد من القضايا والموضوعات التي تناقش في البرلمانات خاصة القضايا التنموية، وغالباً ما تكون المعلومات المقدمة من الحكومات غير كافية أو أنها بيانات تتطلب تحليلاً لاستخراج الاستخلاصات المطلوبة منها وهو ما يؤكد حاجة البرلمان إلى موظفين مؤهلين وقادرين على الوصول إلى المعلومات والبيانات وتحليلها ومن ثم تقديمها إلى البرلمانيين واللجان وفي الوقت المناسب.

وهناك العديد من الطرق التي يُمكن أن يساعد فيها الموظفون البرلمانيون أعضاء البرلمان ولجانه حول أهداف التنمية المستدامة؛ منها: إعداد الملخصات المعلوماتية، وتنظيم جلسات الاستماع، وتحديد أصحاب المصلحة، وإعداد البحوث إلى جانب الدَّعم العام في إعداد التقارير المرفوعة من اللجان وتعديلها، كما يوفّر الموظفون الدعم إلى البرلمان ولجانه وأعضائه في دراسة التشريعات ذات العلاقة، وتحليل موازنة الدولة السنوية.

إنَّ وجود برلمانيين وموظفين مؤهلين وملمّين بأهداف التنمية المستدامة شرط لا غنى عنه في تنفيذ هذه الأهداف، مما يحتم على البرلمان إجراء مراجعة أو تقييم دوري لموظفيه لضمان امتلاكهم القدرات والموارد اللازمة؛ لتلبية الاحتياجات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إن هذا التقييم من قِبَل قيادة المؤسسة يمكنها من تحديد أي ثغرات تستدعي الاستثمار فيها؛ لضمان امتلاك البرلمان القدرة الكافية على توفير المواد والتحليلات الأساسية التي يحتاجها؛ ليلعب دورًا فاعلاً شاملاً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

المصدر: الدليل البرلماني: دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية، برنامج الأمم المتحدة

الإنهائي، 2016.

تنسيق البرلمانات لجهودها مع الشركاء العاملين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من غير الحكومات

هناك العديد من الجهات التي تعمل في إطار القضايا التنموية والتي يُمكن أن تُشكّل شريكًا وعاونًا للبرلمانات والبرلمانيين في كافة أنشطتهم المتعلقة بمتابعة أهداف التنمية المستدامة سواء من حيث تقديم المعلومات والبيانات ذات العلاقة كأجهزة الإحصاء المركزية التي تُقدّم معلومات ومؤشرات حول مختلف الجوانب التنموية: كالتهليل

والصحة والعمل والبطالة ومشاركة المرأة والشباب في سوق العمل والفقير وتكلفة المعيشة... إلخ. أو هيئات الرقابة العامة التي تتولّى إعداد تقارير رقابية حول أداء الجهات التنفيذية في تحقيق أهداف التنمية والفجوات والإشكاليات التي تبرز في هذا المجال وكذلك هيئات مكافحة الفساد التي تتولّى رصد ومكافحة مظاهر الفساد وتجريمها، ومؤسسات المجتمع المدني والتي تعمل في مختلف القطاعات المجتمعية وتستطيع تقديم تقاريرها وخبراتها للبرلمانيين في مختلف قطاعات التنمية. وعليه يُمكن طرح العديد من الاسئلة حول علاقة البرلمانات والبرلمانيين مع هذه الجهات كما يلي:

هيئة دستورية مستقلة للتنمية في تونس	العلاقة مع المجتمع المدني
<p>ينصُّ الدستور التونسي في المادة 129 على إنشاء هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة ويتمُّ تعيين أعضاء هذه الهيئة من قِبَل الجمعية الوطنية لمجلس نواب الشعب.</p> <p>ويتعين استشارة هذه الهيئة في مشاريع القوانين المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخطط التنمية، ولها إن تبدي الرأي في المجالات التي تقع ضمن اختصاصاتها.</p> <p>المصدر: دستور الجمهورية التونسية: http://www.legislation.tn/sites/default/files/constitution/constitution.pdf</p>	<p>- هل يلتقي البرلمانيون أو اللجان البرلمانية مع منظمات المجتمع المدني؛ لمناقشة أهداف التنمية المستدامة؟</p> <p>- هل تقوم منظمات المجتمع المدني بتقديم معلومات وتقارير حول قضايا التنمية للبرلمانات أو للجان البرلمانية المختصة؟ وهل يتمُّ مناقشة هذه التقارير والاستفادة منها.</p> <p>- هل هناك تجارب للبرلمانيين في الاستفادة من خبرات المنظمات الأهلية في متابعة أهداف التنمية المستدامة؟</p> <p>المصدر: البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات التقييم الذاتي، الاتحاد البرلماني الدولي، 2016.</p>

إرشادات مفيدة حول العلاقة مع أجهزة الإحصاءات المركزية:

- الحرص من قِبَل البرلمان على علاقة فعّالة ومستمرّة مع أجهزة الإحصاءات المركزية وتأمين الوصول الدائم إلى البيانات التي تقوم بجمعها.
- الاستناد إلى المؤشرات التنموية التي تصدر عن أجهزة الإحصاء المركزية كونها مؤشرات مُعدّة وفق المعايير الدولية وتتمتع بالمصداقية؟
- المراجعة الدورية من قِبَل اللجان المتخصصة للبيانات والمعلومات الصّادرة عن أجهزة الإحصاءات المركزية فيما يتعلّق بقضايا التنمية.

المحور الثالث:

دور البرلمانيون في تحقيق الهدف 16

التشريع - الرقابة - الموازنة - التوطين - التمثيل.

الهدف الخاص بالبرلمانيين: الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

بالرغم من أنه يقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية دعم ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلا أن الهدف 16 يُعدُّ هدف البرلمانيين كونه يدعو إلى إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد، وإلى محاربة الرشوة والفساد، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة، وسيلعب البرلمانيون على مدى خمسة عشر عاما (2015-2030) دوراً قيادياً في تحقيق كافة جوانب الهدف 16، سواء من خلال صلاحيات البرلمان المتمثلة بسن القوانين والرقابة على السلطات التنفيذية للحكومة وتمثيل مصالح المواطنين، أو بصورة مباشرة من خلال كونه أهم المؤسسات المسؤولة بشكل خاص عن المحافظة على حسن إنفاق المال العام وتوزيعه بعدالة وتفعيل نظم المساءلة وضمان الشمولية.

الهدف 16 في خطة التنمية المستدامة: هدف البرلمانيين

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد. إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة. بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع

الحد من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادة تأهيلها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة	الحد من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادة تأهيلها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة	الحد من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادة تأهيلها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة	الحد من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، تعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة	إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات	إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال	تعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة	ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية	توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030	توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكومة العالمية	ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع	إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالها	الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالها	إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع	توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكومة العالمية	توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030	ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية
--	--	--	---	---	--	---	---	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	---

الغايات المتصلة بمكافحة الفساد في إطار الهدف 16

يتضمن الهدف ست عشر غاية يتصل خمسة منها بشكل مباشر أو غير مباشر بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وهذه الغايات هي: الغاية 16.3 التي تدعو لسيادة القانون وتكافؤ الفرص وصول الجميع إلى العدالة، والغاية 16.4 التي تدعو إلى الحد من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة واسترداد الأصول المسروقة ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظّمة، والغاية 16.5 التي تدعو إلى الحد من الفساد والرشوة بجميع أشكالها، والغاية 16.6 التي تدعو إلى إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، والغاية 16.10 التي تدعو إلى ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية.

1- ما التشريعات التي ينبغي سنّها من البرلمانات؛ لتحقيق الهدف 16؟

إن تحقيق غايات الهدف السادس عشر المتصل بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة يقتضي مراجعة وإقرار مجموعة من التشريعات التي تجرّم مظاهر الفساد وتعزز البنى المؤسسية التي تتولّى مكافحته. وعليه ينبغي على البرلمانيين الإجابة عن الأسئلة التالية في إطار سنّ التشريعات الخاصة بغايات الهدف السادس عشر:

أ. التشريعات الخاصة بالغايات 16.3 و 16.4

الغاية 16.4	الغاية 16.3
<ul style="list-style-type: none"> • هل تمّ سن قانون يجرّم غسل الأموال؟ • هل يتضمّن القانون حظرًا على المؤسسات المالية والأعمال والمهّن غير المالية التعامل مع الأشخاص مجهولي الهوية؟ وهل يوفر القانون أنظمة إدارة المخاطر إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي معرضًا سياسيًا للمخاطر؟ هل يوجب القانون إنشاء جسم يتولّى الرقابة على العمليات المالية والقيام بعمليات التحقيق في حالات الاشتباه بغسل الأموال؟ وهل يوجب القانون على المؤسسات تحديد المستفيد الحقيقي من التعامل في العمليات المالية؟ • هل يوجد أحكام قانونية تنظّم عملية استعادة الأصول المسروقة؟ وهل ينصّ القانون على الجهات المختصة بمتابعة استعادة الأصول المسروقة؟ • هل يوجد حاجة لمواءمة التشريعات في هذا المجال؟ 	<ul style="list-style-type: none"> • هل تتوفر نصوص في التشريعات الدستورية تؤكد على مبدئي سيادة القانون وتكافؤ الفرص؟ • هل يتضمّن القانون الناظم للخدمة المدنية نصوصًا تضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعيينات للوظائف العامة؟ • هل تمّ سن قوانين تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار؟ • هل تمّ سن تشريعات تنظم منح الامتيازات والعقود الحكومية والشراء العام على أسس من تكافؤ الفرص؟ • هل يوجد حاجة لمواءمة التشريعات في هذا المجال؟

العقبات أمام استعادة الأصول المنهوبة في الحالة العربية

عانى الكثير من البلدان العربية من الإشكاليات المتعلقة بملاحقة المتهمين الهاربين بقضايا الفساد واسترداد الأموال المنهوبة نتيجة:

- غياب التشريعات وعجز الإجراءات والآليات المتبعة.
- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية.
- عدم الالتزام في كثير من الأحيان بالفقرة 2 من المادة 44 من اتفاقية مكافحة الفساد بسبب التطبيق المتشدّد لشرط التجريم المزدوج في علاقات تسليم المجرمين القائمة في الاتفاقيات: الثنائية والإقليمية.
- غياب الإرادة السياسية للدول الحاضنة للأموال المنهوبة؛ لإرجاع هذه الأموال، وتعدّد وتعقيد الإجراءات: البيروقراطية والقانونية والقضائية في هذه الدّول.

واقع الدول العربية في مؤشر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصّادر

عن معهد بازل للحكومة لعام 2017

يشير ترتيب الدول العربية في مؤشر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصّادر عن معهد بازل للحكومة لعام 2017 أن 6 دول عربية من بين 12 دولة شملها المؤشر تأتي في النصف الأكثر خطورة وهي: (لبنان، السودان، اليمن، المغرب، تونس، الإمارات العربية المتحدة) وذلك استنادًا إلى تقييم واقع جودة القوانين المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والعوامل ذات الصّلة مثل: مستويات الفساد ومعايير القطاع المالي والشفافية العامة.

أما في العام 2020 فقد جاء ترتيب الدول العربية في المؤشر على النحو التالي:

الدرجة من 0-10	الترتيب عربيا	الترتيب العالمي	الدولة
4.50	1	25	البحرين
5.12	2	51	السعودية
5.19	3	53	مصر
5.20	4	55	تونس
5.30	5	59	المغرب
5.60	6	70	الأردن
5.91	7	79	الإمارات العربية المتحدة

المصدر: <https://index.baselgovernance.org/ranking>

ب. التشريعات الخاصة بالغايات 16.5 و 16.6

إطار ومؤسسات مكافحة الفساد	الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة	حماية المبلّغين والشهود
<p>- هل يوجد تشريع لمكافحة الفساد؟</p> <p>- هل يحدد القانون جرائم الفساد بوضوح وشمولية؟</p> <p>- هل ينصُّ القانون على إنشاء هيئات لمكافحة الفساد ويضمن استقلالها؟</p> <p>- هل ينصُّ القانون على إعداد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وبطريقة تشاركية وشمولية؟</p> <p>- هل ينصُّ القانون على استقلالية هيئات الرقابة العامة والسلطة القضائية ووكالات إنفاذ القانون؟</p> <p>- هل يوجد حاجة لمواءمة التشريعات؟</p>	<p>- هل يوجد تشريع ينظّم انتقال المسؤولين من القطاع العام إلى الخاص؟ وهل يحدد فترات زمنية معينة؟ وهل ينصُّ القانون على عقوبات في حال عدم الالتزام؟</p> <p>- هل يوجد نصوص للإفصاح عن الأصول وبشكل منتظم؟ وهل يُتاح للجُمهور الاطلاع عليها؟ وهل يوجد هيئة مستقلة لفحص الذمم وهل يوجد تدابير رادعة في حال عدم؟</p> <p>- هل يوجد أحكام تمنع حدوث تضارب في المصالح في المؤسسات العامة وتنظم قبول الهدايا؟</p> <p>- هل يوجد تشريعات تؤكّد حق الاعتراض على قرارات الإدارة وأنها غير محصنة؟</p> <p>- هل يوجد حاجة لمواءمة التشريعات؟</p>	<p>- هل يوجد تشريع يعلّق بالإبلاغ عن الفساد؟</p> <p>- هل يضمن القانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء.</p> <p>- هل يوجد حاجة لمواءمة التشريعات؟</p>

واقع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد 2020

الترتيب العالمي 2019	الترتيب العالمي 2020	الدولة
21	21	الإمارات العربية المتحدة
30	30	قطر
56	49	عمان
51	52	السعودية
60	60	الأردن
74	69	تونس
77	78	البحرين
85	78	الكويت
80	86	المغرب
106	104	الجزائر
106	117	مصر
137	134	موريتانيا
126	142	جيبوتي
137	149	لبنان
162	160	العراق
168	173	ليبيا
173	174	السودان
177	176	اليمن
178	178	سوريا
180	179	الصومال

المصدر: Transparency.org

نماذج من الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد في المنطقة العربية

الدولة	الجهة المكلفة بتنفيذ الاتفاقية	جهة التنفيذ	السند القانوني
الأردن	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد / 2006.	ترتبط برئيس الوزراء.	تعمل بموجب قانون رقم 13 لسنة 2016 وتعديلاته/ قانون النزاهة ومكافحة الفساد.
العراق	المفوضية العامة للنزاهة (هيئة النزاهة). 2004	تخضع لإشراف مجلس الوزراء.	بموجب الدستور العراقي الدائم لعام 2005. قانون هيئة النزاهة رقم 30 لسنة 2011.
اليمن	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد 2007.	هيئة مستقلة.	بموجب القانون رقم 39 لسنة 2006 بشأن مكافحة الفساد.
المغرب	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.	هيئة مستقلة.	ظهير شريف رقم 1.15.65 صادر في 21 من شعبان 1436 (9 يونيو 2015) بتنفيذ القانون رقم 113.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.
السعودية	هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.	السلطة التنفيذية/ مجلس الوزراء.	الأمر الملكي رقم (65/أ) وتاريخ 13/4/1432هـ، 2010م.

الجزائر	الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته 2006.	السلطة التنفيذية / رئيس الجمهورية.	بموجب قانون رقم 6-1-2006 والمرسوم الرئاسي رقم 16-413 لسنة 2006. المادة 205 من دستور 2016، المرسوم الرئاسي 12-64 المؤرخ في 7 فيفري 2012 تشكيله الهيئة.
فلسطين	هيئة الكسب غير المشروع 2005، هيئة مكافحة الفساد 2010.	هيئة مستقلة.	بموجب قرار بقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم 1 لسنة 2005.
تونس	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.	هيئة مستقلة.	لمرسوم الإطارى عدد 120-2011 المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 المتعلق بمكافحة الفساد، مجموعة من التشريعات الأخرى.
مصر	هيئة الرقابة الإدارية.	مجلس الوزراء.	قانون رقم 54 لسنة 1964 والمعدل بالقانون رقم 207 لسنة 2017.
قطر	هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.	السلطة التنفيذية / الأمير.	القرار الأميري رقم (6) لسنة 2015.
الكويت	الهيئة العامة لمكافحة الفساد.	السلطة التنفيذية / وزير العدل.	قانون رقم (2) لسنة 2016.
ليبيا	هيئة مكافحة الفساد.		قانون رقم 63 لسنة 2012.

المناصب التي تتطلب الإفصاح عن ذمها المالية والحالة العربية

ينبغي أن تتضمن تشريعات الإفصاح عن الذمة المالية قيام أعضاء البرلمانات والوزراء وكبار الموظفين بما فيهم المسؤولين عن الأجهزة الأمنية والقضاة وأعضاء لجان العطاءات واللوازم العامة وموظفي الضرائب وموظفي مراقبة الشركات المساهمة العامة ومسؤولي الهيئات المحلية بتوثيق ممتلكاتهم بإقرار الذمة المالية، كما ينبغي أن يتم تدقيق هذه الممتلكات المفصح عنها.

التصريح عن الممتلكات وإقرارات الذمة المالية: صدر عن البرلمانات العديد من الأحكام القانونية التي تتعلق بتقديم أعضاء البرلمان؛ لإقرارات الذمة المالية، فالقانون يلزم أعضاء السلطة التشريعية في: اليمن وفلسطين والأردن والمغرب والبحرين تقديم إقرارات الذمة المالية لهيئة مكافحة الفساد بصورة دورية كل عامين في اليمن والأردن، بل إن البعض منها يلزم عضو البرلمان على تقديم الإقرار بمجرد تسلمه لمهامه وعند انتهائها كما هو الحال في المغرب والبحرين، وبعضها ينص على تدقيق هذه الإقرارات من قبل قاضي مختص بالأردن.

كذلك يوجد العديد من التشريعات الصادرة عن البرلمانات؛ لتنظيم التصريح عن الممتلكات للمكلفين من المسؤولين العموميين في معظم الأنظمة العربية كما هو الحال في المغرب حيث ينص الفصل 158 من دستور 2011 على أنه يجب على كل شخص منتخباً كان أو معيناً يمارس مسؤولية عمومية أن يقدم طبقاً للكيفيات المحددة في القانون تصريحاً كتابياً بالممتلكات والأصول التي في حيازته بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمجرد تسلمه لمهامه وخلال ممارستها وعند انتهائها. وفي اليمن تنص المادة 45 من قانون رقم 30 لسنة 2006 بشأن إقرارات الذمة المالية على سريان أحكام القانون على كل العاملين في وحدات الخدمة العامة.

وفي فلسطين نصّت المادة 80 فقرة 1 من القانون الأساسي على وجوب تقديم رئيس الوزراء والوزراء إقرارات بالذمة المالية الخاصّة بهم وبأزواجهم وأولادهم القُصّر، وأكدت على ذلك المادة 16 من قانون هيئة مكافحة الفساد لسنة 2010 الذي وسّع دائرة المكلفين؛ لتشمل كل الوظائف العليا والعامّة والقضاة ورؤساء الهيئات ورؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحليّة... إلخ، وفي تونس ألزم القانون رقم 17-18 لسنة 1987 أعضاء الحكومة وبعض موظفي الخدمة العامّة والقضاة التصريح عن ممتلكاتهم.

وفي الأردن تمّ بموجب المادة 7 من قانون الكسب غير المشروع رقم 21 لسنة 2004 إنشاء دائرة إشهار الذمة المالية برئاسة قاضي، تتولّى تلقي إقرارات الذمة المالية الخاصّة بمن تُسري عليهم أحكام هذا القانون، وهم رئيس الوزراء والوزراء وأعضاء مجلس الأمة نواباً وأعياناً والقضاة ورؤساء مجالس المفوضين وأعضائها ورؤساء المؤسسات الرسميّة: المدنيّة والعسكريّة ومديرياتها وموظفيها، والفئة العليا والسُّفراء ورؤساء وأعضاء البلديات الكُبرى، وأعضاء لجان العطاءات المركزيّة: المدنيّة والعسكريّة ورؤساء مجالس إدارات الشّركات التي تُساهم فيها الحكومة بأكثر من 50٪ وأي وظيفة يُقرّر مجلس الوزراء تطبيق أحكام القانون عليها. وفي البحرين صدرت مجموعة من التّشريعات والمراسيم الخاصّة بالكشف عن الذمة الماليّة مثل قانون الكشف عن الذمة الماليّة لعام 2010 ولائحته التنفيذية في عام 2012، والأمر الملكي رقم 26 لسنة 2014 بتشكيل هيئة فحص إقرارات الذّمة الماليّة.

وبالرغم من وجود النصوص القانونيّة الخاصّة بالإفصاح عن الممتلكات، إلّا أنّ هذه المنظومة غير فاعلة في التطبيق في معظم الحالات، ولا يجري فحصها للتأكد من صحتها أو إجراء مساءلة للمسؤولين بناءً عليها أو أنها تقدم لمرة واحدة

كما أنه ونظرًا للعدد الكبير من المكلفين بتقديم هذه الإقرارات فإن المنظومة تصبح صعبة التطبيق، وتبقى معظم هذه الإقرارات سرية لا يجوز الاطلاع عليها إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك وبأمر قضائي.

المصدر: سياسات وآليات مكافحة الفساد في المنطقة العربية ودور البرلمانيين فيها، منظمة

«برلمانيون عرب ضد الفساد»، ص 29.

مبادرات تشريعية عربية لمكافحة الفساد	
المغرب	لبنان
<p>طرح البرلمان المغربي مجموعة من التشريعات؛ لتعزيز البيئة الملائمة لمكافحة الفساد وهي: قانون جديد لحماية المبلغين عن المخلفات وقانون حرية المعلومات وقانون تضارب المصالح مما يعطي البرلمانيين فرصة؛ لتحقيق الهدف 5.16 من أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>تمكّنت اللجنة الفرعية لمكافحة الفساد في البرلمان اللبناني وبالتعاون مع الأطراف المعنية الحكومية والمجتمع المدني من إعداد أربعة مشاريع قوانين هي: مشاريع قوانين تتعلق بالإثراء غير المشروع والإفصاح عن الموجودات، وحماية المبلغين عن المخالفات، والحق في الحصول على المعلومات، وإنشاء هيئة مكافحة الفساد.</p>

التشريعات الخاصة بالغاية 16.5 والغاية 16.6

تشير هاتان الغايتان إلى الشفافية في التعامل مع المال العام ونشر الوثائق المتعلقة بالموازنة الوطنية وشفافية إجراءات الشراء العام وتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين للمناصب العامة ويمكن للبرلمانيين السعي للإجابة عن العديد من التساؤلات التي يجب التوقف عندها في هذا المجال ومنها:

▪ هل يوجد تشريعات تطلب شفافية الوثائق المالية/ الموازنة وما يتعلق بها؟ وهل تتضمن التشريعات صلاحية البرلمان في مراجعة تقارير تنفيذ الموازنة الوطنية والحسابات الختامية؟ أم يجب مواءمة التشريعات في هذا المجال؟

▪ هل يحدّد قانون الشراء العام سقوف للشراء وحالات التعاقد المباشر بوضوح؟ وهل يتضمن القانون نصوصاً؛ لنشر كافة المعلومات المتعلقة بالعطاءات والعقود الحكومية، أم يجب إجراء مواءمة تشريعية في هذا المجال؟

▪ هل يوجد إطار قانوني ينظّم تمويل الأحزاب الوطنية أو يحدّد مصادر تمويلها، وهل يفرض القانون على الأحزاب والقوى السياسية الإفصاح عن مصادر تمويلها ونشر بياناتها المالية بشكل دوري؟

▪ هل يوجد تشريع ينظّم تمويل الحملات الانتخابية ويضع سقوفاً محددة للتمويل؟ وهل يوجب القانون الإفصاح عن تمويل الحملات؟ وهل يخضع هذا التمويل للتدقيق من جهة رقابية مستقلة؟ وهل يوجد عقوبات رادعة في حالات التجاوز؟ أم يجب إجراء مواءمة للتشريعات في هذا المجال؟

إرشادات مفيدة: قواعد النزاهة الأساسية في تشريعات المشتريات العامة
ضرورة أن تتضمن التشريعات الخاصة بالمعطاءات والمشتريات العامة مجموعة
من المعايير منها:

- التأكد من الحاجة الفعلية للوالم والأشغال المطلوبة للشراء.
- التحقق من وجود اعتمادات مالية مرصودة في الموازنة قبل البدء في عملية الشراء.
- النص على مسألة تجنب تضارب المصالح بالنسبة للموظفين العموميين العاملين في مجال المشتريات الحكومية. حيث يتعين على هؤلاء العاملين الإفصاح عن أي حالة قد تتعارض فيها المصلحة العامة مع مصالحهم الخاصة.
- التزام الجهة القائمة على المشتريات الحكومية بإقرار ونشر شروط المشاركة بما في ذلك معايير الاختيار وإرساء العقود وقواعد المناقصة وذلك بشكل مسبق.
- ضمان العلانية في التعاقد، وإتاحة التظلم وتقديم الشكاوى والطعن القضائي.

مذكرة مقدّمة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
حول التدابير: التشريعية والإدارية؛ لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات
لانتخابات المناصب العمومية.

الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخابات المناصب العمومية، تمويل الأحزاب
السياسية - تشير الفقرة 3 من المادة 7 من الاتفاقية إلى بذل جهود من أجل تعزيز
الشفافية في تمويل المرشحين والأحزاب السياسية؛ وقد استجابت دولٌ فقدّمت
معلومات أكثر شمولاً بشأن هذا التمويل؛ منها ما يتعلّق بالقيود المفروضة على
مصادر التمويل، والحدود المالية لحجم الأموال التي يجوز تقديمها للترشيحات
أو الأحزاب السياسية، والتمويل العمومي، وحدود الإنفاق خلال الحملات
الانتخابية. 13- وأشارت بلدان كثيرة إلى قوانين محدّدة تنظم تمويل الترشيحات
والأحزاب السياسية. وفي عدّة بلدان، منها: إسبانيا وسلوفينيا وليتوانيا ومصر،
اعتمدت تلك التشريعات أو عدّلت في السنوات الأخيرة.

الحدود المفروضة على قيمة المساهمات 27- أشارت دولٌ مُبلّغة كثيرة إلى
وجود قيود مفروضة على القيمة النقدية للمساهمات الخاصّة التي يُمكن تقديمها
إلى الترشيحات أو الأحزاب السياسية. وتنطبق تلك القيود بوجه عام على فرادى
المساهمات والمانحين ولا تؤثر في المبلغ الكلي الذي يُمكن أن يتلقاه أي مرشح
أو حزب بعينه. ويُنظر إلى القيود المفروضة على فرادى المساهمات باعتبارها تحمي
المرشح أو الحزب السياسي من الخضوع؛ لنفوذ المساهمين. وتتناول الفقرات
من 38 إلى 43 أدناه دور المساهمات العمومية في الحملات الانتخابية.
28- وتطبّق قيودٌ على المبلغ الذي يُمكن للأفراد المانحين المساهمة به سنويّاً في
كل من: الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وتونس وجمهورية كوريا وسلوفينيا
وصربيا وفرنسا وليتوانيا والولايات المتحدة. وأفادت أيضًا بعض تلك البلدان

التي تسمح بتقديم مساهمات من جانب الأشخاص الاعتباريين بأنها تفرض قيوداً (أشدّ في أحيان كثيرة) على تلك المساهمات. 29- وهناك حفنة من البلدان، مثل: تونس وفرنسا، أفادت بتطبيق مبلغ أقصى موحد على جميع الأشخاص الطبيعيين. وفي فرنسا مثلاً، يُمكن للشخص الطبيعي أن يقدم مساهمات سنوية لا تتجاوز 7 500 يورو إلى الحزب السياسي. 30- وفي صربيا، يحدّد هذا المبلغ بما يعادل 20 مثل متوسط الراتب الشهري فيما يخص مساهمات الأفراد، وبما يُعادل 200 مثل متوسط الراتب الشهري فيما يخص الأشخاص الاعتباريين؛ في حين لا يمكن للفرد في سلوفينيا أن يساهم بما يزيد على 10 أمثال متوسط راتبه الشهري. 31- وفي الولايات المتحدة، أرسّت لجنة الانتخابات الاتحادية نظاماً تفصيلياً يضع حداً أقصى للمساهمات السنوية التي يتلقاها المرشحون من الأفراد واللجان الحزبية ولجان الأحزاب السياسية وغيرها من اللجان السياسية. وبما أنّ المساهمات القصوى تنطبق على كل مرشح وعلى كل لجنة حزبية وطنية وعلى اللجان الحزبية العاملة على مستوى الولاية والمقاطعة وعلى المستوى المحلي، فإنّ هذه المبالغ يُمكن أن تكون تراكميةً بدرجة معيّنة. فمثلاً في الانتخابات الاتحادية خلال الفترة من: 2013-2014، يُمكن للفرد أن يساهم بمبلغ لا يتجاوز 2600 دولار لصالح كل مرشح أو كل لجنة ترشيح في كل عملية انتخابية، ولا يتجاوز 32 400 دولار لصالح اللجان الحزبية الوطنية، ولا يتجاوز 10 000 دولار لصالح اللجان الحزبية العاملة على مستوى الولاية والمقاطعة وعلى المستوى المحلي، ولا يتجاوز 5 000 دولار لصالح أي لجنة سياسية أخرى. 32- وفي جمهورية كوريا، يضع قانون الأموال السياسية حداً أقصى للمبلغ الذي يُمكن لأنصار المرشحين أن يساهموا به. ويصل هذا الحد إلى 10 000 دولار تقريباً فيما يخص المرشحين الرئاسيين؛ وإلى 5 في المائة من هذا المقدار فيما يخص الانتخابات

الأخرى. ويمكن أيضاً لرابطات جمع الأموال أن تجمع أموالاً؛ لصالح المرشحين. 33- وفي الأرجنتين، وضعت الغرفة الانتخابية الوطنية، التابعة لاختصاصات الفرع القضائي، حداً سنوياً أقصى للمساهمات والهبات المقدّمة للأحزاب السياسية من مصادر: خاصّة وعمامة؛ علماً بأنّ هذا الحدّ الأقصى يستند إلى نسبة مئوية من النفقات الانتخابية. 34- وبالمثل في إكوادور، وضع القانون العضوي للانتخابات والتنظيمات السياسية حداً أقصى للمساهمات التي يقدّمها الأشخاص الطبيعيون بحيث لا تتجاوز 5 في المائة من إجمالي المبلغ المسموح بإنفاقه على الحملة الانتخابية. وفيما يخصّ الهبات التي يقدّمها المرشح، يُمكن أن تصل مساهماته إلى 10 في المائة من إجمالي المبلغ المسموح بإنفاقه على الحملة الانتخابية. 35- وفي بلدان أخرى، منها: البرازيل وليتوانيا، يستند الحدّ الأقصى السنوي إلى أرباح الشخص أو الكيان الفعلية. ففي البرازيل، حدّد قانون الأحزاب السياسية سقفَ مساهمات الأفراد بما يُعادل 10 في المائة من إجمالي الدّخل السنوي؛ وسقفَ مساهمات الكيانات القانونية بما يُعادل 2 في المائة من إجمالي إيراداتها السنوية. وأشارت البرازيل إلى أنّ هذين الحدين، اللذين يرتبطان بالدخل، يسمحان للمانحين ذوي الدخل أو الإيرادات العالية بتقديم هبات أكبر من بقية أفراد الشعب؛ ممّا يمكّن هؤلاء المانحين من ممارسة نفوذ أعظم على المرشحين وعلى سياستهم. 36- وأفادت ألمانيا بأنها لا تضع سقفاً للمساهمات؛ وإنّما يفرض القانون التزامات تخصّ الشفافية والتبليغ، كالتحديد التفصيلي لهوية مصدر المساهمات التي تتجاوز سقفاً معيّنًا.

المصدر: مقتبس من مذكرة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد فيينا، 8- 10 أيلول/سبتمبر 2014، <https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup4/2014-September-8-10/V1404385a.pdf>

النهج التشاركي في إعداد الموازنات وشفافيتها في المنطقة العربية

فيما يتعلّق بالتشاركية في إعداد الموازنات العامة وتنفيذها والرقابة عليها في الأقطار العربية فمعظم السياسات والإجراءات في هذه الأقطار لا تتيح للمواطنين أو مؤسسات المجتمع المدني دورًا في أيّ من مراحل دورة الموازنات، وغالبًا ما تأتي المبادرات من طرف مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال، كما يُتاح لمؤسسات المجتمع المدني الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالموازنات وتقديم الخبرات والمقترحات بشأنها أثناء نقاشها في البرلمانات، أو استخدام وسائل الإعلام للضغط على الجهات المعنية؛ للكشف عن المعلومات والبيانات المالية، وغالبًا ما يتمّ نشر الموازنات بعد إقرارها على المواقع الإلكترونية للوزارة المختصة أو في الجريدة الرسمية، ومع ذلك تقوم الجهة المختصة بنشر موازنة المواطن في معظم الأقطار المستهدفة بالدراسة، ولكن بعد إقرارها، كما هو الحال في الأردن ولبنان ومصر وتونس والمغرب واليمن وفلسطين.

المصدر: دراسة الواقع القانوني والإجرائي للمساءلة الاجتماعية في العالم العربي، الشبكة

العربية للمساءلة الاجتماعية أنسا 2021. ص 45

ج- التشريعات الخاصة بالغاية 16.10

حق الحصول على المعلومات في الحالة العربية

ما زال حق الوصول والحصول على المعلومات في معظم البلدان العربية يواجه العديد من العقبات ما بين غياب النص الدستوري الذي يضمن هذا الحق أو غياب التشريعات التي تضمن حمايته وتطبيقه، أو عدم وضوح وشمولية هذه التشريعات، إضافة إلى سيطرة ثقافة السرية وحجب المعلومات وغياب ثقافة الانفتاح، كما يبرز في هذا المجال غياب الإرادة السياسية الحقيقية من صانع القرار في معظم هذه الأقطار في إتاحة المعلومات اعتقاداً منها أن ذلك سيعرضها لمزيد من المساءلة وهو ما يفرض مسؤوليات إضافية على البرلمانات.

للمزيد حول الواقع القانوني والتطبيقي للحق في الحصول على المعلومات في العالم العربي انظر الرابط:

<https://www.slideshare.net/hamzoz/almadhoun-ati-inmnaregionarabic>

تتضمن الغاية 16.10 على المستوى التشريعي مجموعة من التشريعات الخاصة بالحقوق والحريات العامة والحق في الحصول على المعلومات، وشفافية البيانات الحكومية، وهو ما يتطلب من البرلمانيين طرح مجموعة من الأسئلة في هذا المجال:

- هل يتضمن الإطار القانوني أحكاماً تحد من قدرة الصحفيين والباحثين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في مجال مكافحة الفساد على ممارسة نشاطهم؟
- هل يوجد نصوص تشريعية ودستورية تعترف بالحق في الوصول للمعلومات؟ وهل يحدد القانون استثناءات من ممارسة هذا الحق؟ وهل هذه الاستثناءات في إطار المعايير الدولية؟ وهل ينص القانون على متطلبات للوصول للمعلومات تُشكل أعباء حقيقية على المواطن؟ وهل يوجد جهة مستقلة وفقاً للقانون مكلفة بالإشراف على تطبيق هذا الحق؟
- هل يوجد تشريع أو أحكام قانونية تتعلق بالحكومة المفتوحة؟ وهل يوجب القانون على الحكومة نشر المعلومات حول القضايا العامة تلقائياً؟

قانون حقّ الحصول على المعلومات في بعض الأقطار العربية

الترتيب العالمي	عدد النقط المتعلقة بالاستثناءات	عدد النقط على 150	الترتيب العالمي	تاريخ إقرار القانون	الدولة
11	30 / 25	120	134 / 14	2011	تونس
43	30 / 19	103	134 / 36	2012	اليمن
81	30 / 15	73	134 / 90	2018	المغرب
124	30 / 7	70	134 / 101	2017	لبنان
122	30 / 8	64	134 / 113	2015	السودان
120	30 / 9	60	134 / 118	2020	السعودية
116	30 / 10	56	134 / 123	2007	الأردن
117	30 / 10	54	134 / 125	2020	الكويت

المصدر: أحمد السباعي، الحق في الوصول للمعلومات كأحد الأهداف الواردة ضمن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030. نقلاً عن المركز من أجل القانون والديمقراطية، <https://www.law-democracy.org/live/happy-international-right-to-know-day-3/>

قوانين الحق في الحصول على المعلومات في الأقطار العربية

عرفت الدول العربية إقرار قوانين تتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بشكل متأخر، إذ إن عدد الدول التي أقرت قانوناً خاصاً بالحق في الولوج للمعلومات وصل على الصعيد العالمي 84 دولة سنة 2010، منها دولة عربية وحيدة هي الأردن، وبلغ عدد الدول العربية التي أقرت قانوناً في هذا الصدد 8 دول من أصل 134 دولة على الصعيد العالمي، ومعظم هذه البلدان العربية وضعت قوانينها بعد 2015.

ومما أثار اهتمام الخبراء والمتبعين في تقييم القوانين المتعلقة بالحق في الوصول للمعلومات ودراستها القسم الخاص بالاستثناءات المتعلقة بتداول المعلومات، حيث إن معظم القوانين العربية وضعت ضوابط وتقييدات تجعل الحصول على هذه المعلومات من طرف المواطنين أمراً صعب المنال. فقوانين كلاً من: المغرب والأردن ولبنان والسودان والكويت والسعودية، سارت في اتجاه توسيع نطاق الاستثناءات على عكس القانونين: اليمني والتونسي، ووضعت هذه الاستثناءات أحياناً بصيغ مطلقة ومجردة تجعل الكشف عن المعلومات غير متيسر، كما هو الحال بالنسبة للقانون المغربي الذي يُسجّل في المادة 7 على أنه «تستثنى من الحق في الحصول على المعلومات، كلاً المعلومات المتعلقة بالدفاع الوطني وبأمن الدولة: الداخلي والخارجي، وتلك المتعلقة بالحياة الخاصة للأفراد والتي تكتسي طابع معطيات شخصية»، في نفس الاتجاه فالقانون السعودي ينص على أن المعلومات: العسكرية والأمنية هي معلومات محمية لا تنطبق عليها أحكام القانون المتعلق بحق الوصول للمعلومة، والقانون الكويتي يستثنى بدوره المعلومات التي يصنفها ذات تأثير على الأمن القومي، كما أن معظم القوانين لا تُعطي الأولوية

لقانون الكشف عن المعلومات، وبالتالي فتشريعات سابقة عن هذه القوانين تنسخ في الواقع مقتضيات الإيجابية المتعلقة بإتاحة المعلومات، فالقوانين: السوداني والأردني واللبناني والكويتي والمغربي تؤكد على عدم إمكانية تداول المعلومات التي تصنف كأسرار والمحمية بموجب قوانين أخرى.

كما يُسجّل أن أهم الانتقادات الموجهة من طرف المهتمين للقوانين العربية تتمثل في أن أي تقييد للحق في الوصول للمعلومة يجب أن يكون ضرورياً لحماية مصلحة مشروعة في مجتمع ديمقراطي، وأيضاً كون هذه الاستثناءات لا تتطابق مع المعايير الدولية في الموضوع ومع مبادئ جوهانسنبورغ التي تؤكد على عدّة مقتضيات أبرزها الكشف عن أقصى قدر من المعلومات، وجعل نطاق الاستثناء محدود، وأن تكون الاستثناءات مرسومة بشكل واضح ومحدد، ومنح الأسبقية؛ للكشف عن المعلومات، وإلغاء أو تعديل كل القوانين المتعارضة مع مبدأ الكشف عن أقصى قدر من المعلومات.

المصدر: أحمد السباعي، الحق في الوصول للمعلومات كأحد الأهداف الواردة ضمن

الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030.

الرقم	الهدف والغاية	الخطة التشريعية
الغاية: 4	الحدُّ من التدفُّقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز إسترداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة.	
الغاية: 10	ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية.	

تمرين (1)

المطلوب: وضع خطة تشريعية للتعامل مع الغاية رقم 4 والغاية رقم 10 من الهدف 16.

2- كيف يضغط البرلمانيون؛ لإقرار موازنة مستجيبة لتحقيق الهدف 16؟

يتطلب تحقيق الهدف 16 وغاياته خاصّة تلك المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشّافية وإقامة مؤسسات فعّالة ومساءلة رصد تخصيصات مالية في إطار الموازنة الوطنية، وإلاّ فإنّ البرامج والخطط التي يتمّ وضعها في هذا المجال تبقى دون جدوى أو تطبيق على أرض الواقع، وتستطيع البرلمانات بما تملكه من صلاحيات في اعتماد الموازنات الوطنية ومراقبة تنفيذ الضّغط باتجاه رصد تخصيصات؛ لتنفيذ الهدف 16 وغاياته، ومن ثمّ يُمكن طرح مجموعة من الأسئلة حول دور البرلمانيين في توفير الموازنات لهذا الغرض والرقابة على تنفيذها:

الموازنات المطلوبة لإقامة المؤسسات وعملها	الرقابة على تنفيذ المخصصات التي تمّ رصدها
هل يضغط البرلمانيون تخصيص موارد مالية كافية لإقامة مؤسسات خاصّة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وهيئات الرقابة العامة وضمان استقلالها المالي؟	هل يوجد رقابة برلمانية على المؤسسة الأمنية من حيث مخصصات التسلّح وتصدير واستيراد الأسلحة؟
هل يضغط البرلمانيون لتخصيص موارد مالية لإقامة آليات أو وحدة خاصّة باسترداد الأموال المسروقة؟	هل يقوم البرلمان بمراجعة الحسابات المالية الختامية للتأكد من تحقيق الالتزامات المالية الخاصّة بمؤسسات مكافحة الفساد وغيرها من السياسات المتعلّقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة في إطار الموازنات؟
هل يحرص البرلمانيون على توفير الموارد المالية الكافية لجهاز القضاء ووكالات إنفاذ القانون باعتبار ذلك ضمانه أساسية لاستقلالها ولتمكينها من مكافحة الفساد؟	هل يوجد رقابة برلمانية على العطاءات العامة والمشتريات الحكومية وعقود منح الامتياز؟

<p>هل يوجد رقابة برلمانية على المخصصات المتعلقة بتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية؟</p>	<p>هل يضغط البرلمانيون؛ لتخصيص موارد مالية؛ لتعزيز نزاهة العاملين على الحدود وفي إدارات الجمارك؟</p>
<p>هل يوجد متابعة برلمانية لشفافية الموازنة والوثائق المتعلقة بها / الميزانية المفتوحة؟</p>	<p>هل يحرص البرلمانيون على تخصيص موارد مالية تُمكن من تطبيق الحق في الوصول للمعلومات/ إيجاد آلية مختصة؟</p>
	<p>هل يحرص البرلمانيون على تخصيص موارد؛ لحماية المبلّغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد؟</p>

دعم التحليل البرلماني للموازنة	
المغرب	الأردن
<p>يدعم مكتب تحليل الموازنة في المغرب البرلمان المغربي من خلال إصدار أوراق تحليل للموازنة وتقييم تنفيذها وتقييم أداء الحكومة في إدارة الدَّين العام، وتحليل الأثر المالي للتشريعات، كما يستجيب لطلبات البرلمانيين خاصّة في مجال مراجعة الموازنة.</p>	<p>يقوم مكتب الموازنة البرلماني بإعداد تقارير تحلل أداء الحكومة بناءً على بيانات الموازنة وتشمل تقاريره تحليل الموازنة وإدراج الأسئلة على كلِّ جزءٍ منها، ويرفع تقاريره إلى اللجنة المالية والاقتصادية في البرلمان.</p>

تجربة موازنة المواطن

موازنة المواطن: هي أداة لتعريف المواطنين بأسلوبٍ سهلٍ وبسيط بالتزامات الدولة نحوهم ودليل المواطنين لميزانية الدولة، وذلك من خلال اطلاعهم على إيرادات ومصروفات الدولة في السنة المالية الحالية، وما تمَّ إنجازه في السنة المالية السابقة شاملة المشاريع التي تمَّ تنفيذها والدعم الذي تقدمه الدولة للفتات الاجتماعية إضافةً إلى المصاريف الأخرى وذلك ترسيخاً لمبدأ الشفافية في عرض الأوضاع المالية العامة للدولة، وتطبَّق عدد من الدول العربية مثل: الكويت وفلسطين هذه الأداة لإشراك المواطنين في الرقابة على الموازنة العامة.

موازنة المواطن الكويتي:

<https://www.mof.gov.kw/MOFServices/PDF/stzn2016.pdf>

موازنة المواطن، فلسطين:

<http://www.pmf.ps/52>

نماذج من التشريعات العربية التي تتضمن تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد⁽¹⁾

القطر	التشريعات والوثائق
الأردن	قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم 13 لسنة 2016. قانون الكسب غير المشروع رقم 21 لسنة 2014. قانون إشهار الذمة المالية رقم 54 لسنة 2006.
الكويت	قانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد. مرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية رقم 24/2012.
مصر	قانون رقم 62 بشأن الكسب غير المشروع.
لبنان	قانون رقم 175 لسنة 2020 بشأن مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. قانون رقم 189 لسنة 2020 حول التصريح بالذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع.
المغرب	قانون رقم 26-19 لسنة 2021 عن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.
فلسطين	قانون مكافحة الفساد المعدل رقم 1 لسنة 2010 قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2020 م بنظام الإفصاح عن تضارب المصالح قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 م بنظام الهدايا.

(1) المصدر: من إعداد الباحث، انظر أيضاً المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في العالم العربي،
<http://www.undp-aciac.org/arabic/resources/ac/legal.aspx?lc=1>

الجزائر	قانون رقم 06-01 يتعلّق بالوقاية من الفساد و مكافحته.
قطر	قرار أميري رقم (6) لسنة 2015 بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية.
البحرين	قانون الكشف عن الذمة المالية رقم 32 لسنة 2010.
تونس	قانون أساسي عدد 59 لسنة 2017 يتعلّق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.
اليمن	قانون مكافحة الفساد - رقم 39 .
ليبيا	قانون رقم 11 لسنة 2014 بشأن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

3- ما الذي يجب أن يراقب عليه البرلمانيون للتحقق من تنفيذ الهدف 16 وغاياته؟
 من أجل التحقق من تنفيذ الحكومات لالتزاماتها الخاصّة بالهدف 16 وغايات
 لا بدّ للبرلمانيين من استخدام أدوات وآليات الرقابة المتاحة لهم وفقاً لمهام وصلاحيات
 البرلمانات للتأكد من تنفيذ القضايا المتعلقة بهذا الهدف.

إرشادات مفيدة: لرقابة البرلمانيين على تنفيذ الهدف 16 وغاياته:

- تستخدم البرلمانات أدوات السُّؤال والاستجواب في التأكّد من تطبيق القوانين على الجميع دون تمييز أو محاباة، وتوفير تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الموارد.
- يعقد البرلمانيون جلسات استماع للمسؤولين؛ لبيان جهود الحكومة في استعادة الأصول.

- تناقش لجان متخصصة أو جلسات البرلمان العامة التقارير الدولية والمحلية التي تحدّد النجاحات والإخفاقات في مكافحة الفساد وغسل الأموال والجريمة المنظّمة وتهريب السلاح.
- تُشكّل البرلمانات لجان تقصي حقائق وتعدّد جلسات استماع عامة؛ للتأكد من مدى توفر ضمانات استقلالية وفعالية القضاء وأجهزة إنفاذ القانون وتقديم التوصيات؛ لإصلاح الفجوات في هذا المجال.
- تشكيل لجان فرعية في إطار اللجان المختصة المعنية بشفافية المؤسسات العامة للرقابة على سياسية الباب الدوار في تنقل المسؤولين بين القطاعين: العام والخاص.
- تسائل البرلمانات المسؤولين في المناصب العليا ممن لا يلتزمون بالإفصاح الدوري عن ذمهم المالية.
- تُعدّ البرلمانات مدونات سلوك ومواثيق شرف تلزم القوى والأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان بالالتزام بالإفصاح عن بياناتها المالية ومصروفاتها على الحملات الانتخابية ونشرها للجمهور.
- تناقش البرلمانات سياسات الحكومات في مجال الشراء العام ومدى التزامها بقيم الشفافية والنزاهة في هذا المجال وتناقش وتقر في جلساتها العامة العقود الحكومية وعقود منح الامتياز.
- تناقش اللجان المتخصصة والجلسات العامة للبرلمان التقارير المقدّمة من هيئات حقوق الإنسان وتساءل وتحاسب المسؤولين عن التجاوزات التي تشير لها هذه التقارير.

تجارب من البرلمانات العربية في متابعة تنفيذ الهدف 16

البرلمان التونسي	البرلمان العراقي
<p>عقدت لجنة التشريع العام جلسة يوم الأربعاء 28 مارس 2018 للنظر في مشروع القانون عدد 89/2017 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح في القطاع العام. وتمّ الاتفاق على إعادة صياغة كل من الفصل الأول والفصلين 2 و3 في اتجاه توسيع مجال انطباق أحكامها وجعلها متلائمة مع الغاية من إحداث المشروع وذلك بالإشارة صراحة صلب هذه الفصول إلى أن الهدف الأساسي من المشروع هو دعم الشفافية وترسيخ مبادئ النزاهة والحياد والمساءلة ومكافحة الإثراء غير المشروع وحماية المال العام مع عدم حصر مجاله في القطاع العام فقط.</p> <p>واتفق أعضاء اللجنة على توسيع مجال انطباق هذا المشروع؛ ليشمل الأشخاص المعنويين إضافةً إلى الأشخاص الطبيعيين وذلك كُلمًا تواجدت علاقة بأيّ وجه كانت مباشرة أو غير مباشرة تربط هؤلاء الأشخاص بالدولة أو بجماعة محلية أو بمؤسسة أو هيئة أو منشأة عمومية وسواء كان ذلك بمقابل أو دون مقابل.</p>	<p>رقم وتاريخ جلسة المناقشة: (11) الاثني عشر 2016 / 2 / 22</p> <p>بناءً على استضافة المجلس محافظ البنك المركزي ووكيل وزير الخارجية ووكيل وزير المالية ونائب رئيس هيئة النزاهة وممثل جهاز المخبرات وممثلي مكتب غسل الأموال والسيدة القاضية ممثلة الادعاء العام قرّرت هيئة رئاسة مجلس النواب تشكيل لجنة عليا برئاسة نائبي رئيس مجلس النواب وعضوية كل من رؤساء لجان النزاهة، القانونية، العلاقات الخارجية، الأمن والدفاع، المالية والمصالحة والمساءلة والعدالة؛ لمتابعة موضوع تهريب أموال العراق، وسوف تعقد جلسة استماع لاحقة حول الموضوع.</p>

تجربة البرلمان المغربي في تحقيق الهدف 16

يعتبر هدف محاربة الفساد أحد أهم الأهداف التي يرمي البرلمان المغربي إلى تحقيقها، وفي هذا الإطار فإنَّ للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها صلاحيات بالتواصل المباشر مع مجلسي البرلمان المغربي؛ لتحقيق فعالية وشفافية السياسات الهادفة؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تنيط المادة 3 من القانون رقم 113، 12 للهيئة إبداء الرأي بطلب من أحد مجلسي البرلمان في مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا تقديم كل اقتراح أو توصية إلى مجلسي البرلمان تهدف إلى نشر وتعزيز النزاهة والشفافية وترسيخ مبادئ الحوكمة الجيدة، وقد أحدث مجلس النواب لجنة المراقبة المالية العمومية التي تختصُّ بمراقبة تتبع الإنفاق العمومي، وكذا دراسة تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

ويعمل البرلمان المغربي بمجلسيه على تحقيق هدف محاربة الفساد عبر مجموع الآليات التشريعية والرقابية من قبيل التشريع، ومراقبة وتبعية التنفيذ عبر طرح الأسئلة الكتابية والشفوية والأسئلة المدرجة في إطار جلسات المساءلة الشهرية، وتقييم السياسات العمومية، ولجان تقصي الحقائق، إضافة إلى الانفتاح على المجتمع المدني من خلال تلقي عرائض المواطنين في مختلف القضايا ذات الصلة بالموضوع.

هدف محاربة الفساد خلال سنة 2017: احتلَّت المبادرات المتعلقة بالهدف 16 المسمَّى بهدف البرلمانين المرتبة الثانية ب 82 مبادرة، بعد المبادرات المتعلقة بالهدف 8 المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي، إن هاجس تحقيق الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات حداً بأعضاء المجلس إلى طرح 9 مشاريع قوانين

و33 سؤالاً شفهيّاً و38 سؤالاً كتابيّاً، كما كان موضوع محورين لجلسة مساءلة شهرية، تعلّق المحور الأول منها بإصلاح الإدارة ومتطلبات الحوكمة الجيدة، والمحور الثاني بحصيلة السياسات العمومية، وقد تمّ التركيز في إطار هذا الهدف (16) على الغاية 3 منه وذلك بـ34 مبادرة وهي الغاية المتعلّقة بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين: الوطني والدولي وضمان تكافؤ الفرص ووصول الجميع إلى العدالة، في حين جاءت الغاية 5 في المرتبة الثانية وهي التي تتعلّق بالحدّ بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما، وذلك بـ19 مبادرة. أما الغاية 6 والتي تتعلّق بإقامة مؤسسات فعّالة وشفّافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات فقد جاءت في المرتبة الثالثة بـ12 مبادرة.

الرّابط: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/seminar-parliaments-morocco-anticorruption-speech-ar_0.pdf

الرقم	الهدف والغاية	الخطة التشريعية
الغاية: 5	الحدُّ بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة، بجميع أشكالهما (هيئات مكافحة الفساد، استقلالية القضاء وهيئات الرقابة العامة، شفافية الأحزاب والحملات الانتخابية).	
الغاية: 6	إنشاء مؤسسات فعّالة وشفّافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات: (مدونات السلوك في الوظيفة العامة، الإفصاح عن الذمة المالية، نشر الوثائق المالية، شفافية المشتريات العامة).	

تمرين (2)

التدخُّلات البرلمانية؛ لتخصيص موازنات لتحقيق غايات الهدف 16

ما أدوات البرلمانيين في توطين الهدف 16 وغاياته؟

يُشكّل الهدف 16 وغاياته في أجندة التنمية 2030 فرصة مواتية للبرلمانيين العاملين في مجال مكافحة الفساد للضَّغط باتجاه تبني سياسات وآليات مكافحة الفساد التي يتضمنها الهدف 16 مدعومًا بتأييد أُممي على اعتبار أن الالتزام الدَّولي بتبني أهداف التنمية المستدامة وتوطينها في الخطط الوطنية والمحلية هو التزام دولي أقرَّت به جميع دول العالم في إطار منظمة الأمم المتحدة، ويُمكن للاستعراض الدوري لمدى الالتزام من قِبَل الدولة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أن يُشكّل عنصرًا إيجابيًا آخرًا في تعزيز جهود البرلمانيين العاملين في مجال مكافحة؛ لتوطين غايات الهدف 16 خاصة الغايات 16.3، 16.4، 16.5، 16.6، 16.10 وتنفيذها.

يُمكن الاطلاع على إستراتيجية التَّنمية المستدامة: رؤية مصر 2030؛ للتعرف على موقع الهدف 16 وغاياته فيها، المحور الرابع: الشَّافية وكفاءة المؤسسات الحكومية:

الرَّابط: <http://sdsegypt2030.com/category/reports/page/2/>

بعض الأسئلة التي ينبغي للبرلمانيين العاملين ضد الفساد التوقُّف عندها:

- هل سعى البرلمانيون إلى وضع أهداف التنمية المستدامة وتحديدًا الهدف 16 وغاياته على جدول أعمال جلسة برلمانية أو جلسات اللجان؟
- هل يوجد لدى البرلمانيين خطة تحدّد أولوياتهم فيما يخصُّ دعم تحقيق الهدف 16 وغاياته؟
- هل سعى البرلمانيون أثناء نقاش خطط التَّنمية الوطنية والمحلية للعمل على دمج الهدف 16 وغاياته في إطار هذه الخطط؟

- هل سعى البرلمانيون لدمج الهدف 16 وغاياته ضمن المهام والصّلاحيات الخاصة للجان البرلمانية أو أحد اللجان على الأقل؟
- ما مدى تواصل البرلمانيون مع الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ الهدف 16 وغاياته للتأكد من مدى التقدم المحرز في هذا المجال؟
- هل شارك البرلمانيون في إعداد تقرير الاستعراض حول الهدف 16 وغاياته أو هل تمّ مناقشة تقرير الاستعراض في هذا المجال؟

استعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

تهدف الاستعراضات الوطنية الطّوعية إلى تتبع التقدم المحرز على صعيد تنفيذ خطة العام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها في كافة البلدان، على نحوٍ مراعيٍ طابعها: العالمي والمتكامل، والتنمية المستدامة بكل أبعادها. أما المبادئ المرعية في أعمال المتابعة والاستعراض على كافة المستويات، والمدرجة في الفقرة 74، فتدعو إلى عدة أمور من بينها أن تكون الاستعراضات موضوعية ومبنية على دراية واسعة، وأن تكون جامعة وتشاركية وشفافة ومتاحة للجميع، على أن تولي اهتمامًا خاصًا للفئات الأشد فقرًا والأكثر ضعفًا عن سواها.

يعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى اجتماعه السنوي الذي يستمر لثمانية أيام في تموز/ يوليو برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويلتئم أيضًا كل أربع سنوات، برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، على مستوى رؤساء الدول والحكومات وبناءً عليه، انعقد المنتدى في العام 2019 مرتين، أولهما: كانت في تموز/ يوليو برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثانية: في أيلول/ سبتمبر برعاية الجمعية العامة، تحت عنوان «مؤتمر القمة لأهداف التنمية المستدامة».

حيث يُصار إلى تقديم الاستعراضات الوطنية من البلدان التي تخوض هذه التجربة للمرة الأولى بتقديم استعراضاتها الطوعية أمام المنتدى. يقوم 27 بلدًا من البلدان التي تقدم استعراضاتها أمام المنتدى على المستوى الوزاري الممتد لثلاثة أيام حيث يُخصّص لكلٍّ منها مدة 30 دقيقة لهذه الغاية، فيما يعمد 22 بلدًا من البلدان المشاركة للمرة الثانية إلى تقديم عروضها في 13 تموز/ يوليو ضمن جلسة بشكل هيئة خبراء يُخصّص لكلٍّ منها مدة 20 دقيقة.

لقد سبق لـ 193 دولة أن أجرت استعراضًا طوعيًا وطنيًا (22 منها عام 2016، و 43 عام 2017، و 46 عام 2018، و 47 عام 2019، و 51 عام 2020) 15 دولة منها أجرت أكثر من استعراض واحد يُتاح الاطلاع على تلك الاستعراضات، وما حملته من رسائل رئيسة، عبر الرّابط <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf>

المصدر: دليل لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، إدارة الشؤون: الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، 2019.

تمرين (3)

مناقشة تقرير الاستعراض حول تنفيذ الهدف 16 لإحدى الدول العربية

4- تمثيل البرلمانيين للمواطنين في إطار الهدف 16 وغاياته

يعتبر التواصل مع الجمهور ووضعه في صميم أهداف التنمية أمرًا مهمًا للبرلمانيين بصفتهم ممثلين للمواطنين، ويُمكن أن يمثّل إشراك الجمهور في مضامين الهدف 16 وغاياته فرصة للبرلمانيين العاملين في مجال مكافحة الفساد في الحصول على الدعم الشعبي في جهودهم نظرًا لوجود الاستعداد المسبق لديهم؛ لدعم جهود مكافحة الفساد بسبب إدراكهم لمخاطره وتأثيراته المباشرة عليهم، كما أن التواصل مع منظمات المجتمع المدني خاصّة تلك المنظمات العاملة في مجال مكافحة الفساد من شأنه أن يُقدّم دعمًا كبيرًا لجهود البرلمانيين في توطين الهدف 16 ووضعه موضع التنفيذ.

إرشادات مفيدة:

- تبني البرلمانيون لاستراتيجيات تواصل مع الجمهور بشأن تحقيق الهدف 16 وغاياته.
- تصميم صفحة الكترونية يُسهّل وصول الجمهور لها خاصّة بالجهود البرلمانية الخاصّة بتحقيق الهدف 16 أو تضمين صفحة البرلمان رابطًا للتواصل مع الجمهور في هذا الشأن.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ لنشر النشاطات البرلمانية الخاصة بالهدف 16 لسهولة اطلاع الجمهور عليها.
- تنظيم لقاءات مع منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والأوساط الأكاديمية والبحثية؛ لمناقشة استراتيجيات العمل لتحقيق الهدف 16 وغاياته.
- اللقاء والاستماع للمجتمعات النائبة أو المهمّشة.

أدوات وآليات البرلمانين في تمثيل المواطنين في تحديد أولويات الهدف 16

هل تعقد البرلمانات جلسات استماع عامة للاستماع للمواطنين والمختصين حول قضايا النزاهة ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة والمس بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية؟

هل يوجد علاقة تعاون بين البرلمانات ومؤسسات المجتمع المدني المتخصصة بمكافحة الفساد والدفاع عن الحقوق والحرريات العامة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص؟

هل يُخصّص البرلمان عبر صفحته الإلكترونية قناة للتواصل مع الجمهور أثناء نقاش التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد وغسل الأموال والتشريعات التي تنظم الحقوق والحرريات العامة؟

هل تفتح البرلمانات المجال أمام الجمهور لتقديم الشكاوى والعرائض المتعلقة بالحقوق والحرريات العامة وتكافؤ الفرص والاعتداء على سيادة القانون؟

أجندة التنمية في المنطقة العربية

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة، لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة، وشاملة للجميع على جميع المستويات. تنسجم نتائج مؤشر مدركات الفساد مع التقرير العربي؛ للتنمية المستدامة 2020، في عدم كفاية البيانات لقياس التقدم في الهدف 16 في المنطقة العربية، وفقاً لإطار المؤشرات العالمية، لأهداف التنمية المستدامة.

العوائق الرئيسة أمام تحقيق الهدف 16 في المنطقة العربية:

- عدم فعالية المؤسسات ومحدودية المساءلة.
- ضعف سيادة القانون.
- تقلُّص الفضاء المدني.

- عدم إدراج حقوق الإنسان كما يلزم في الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية.
- عدم توخي الشمول في وضع السياسات.
- الصّراعات وحالات عدم الاستقرار الطويلة الأمد في المنطقة العربية.
- استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

ما العمل لتسريع التقدّم في تحقيق الهدف 16؟

1. تكثيف الجهود لبناء مؤسسات فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة.
 - تعزيز فصل السلطات.
 - تفعيل الرقابة البرلمانية.
 - وضع تشريعات للحدّ من الفساد والمحسوبية، والاستناد إلى الجدارة في المؤسسات والأشغال العامة.
 - وضع آليات داخلية وخارجية؛ لمراجعة الحسابات والرقابة، وتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والمجالس الاقتصادية والاجتماعية.
 - استخدام التكنولوجيا؛ لتعزيز الحوكمة المفتوحة، واعتماد نهج تشاركية أكثر فعالية في الحكم، والحدّ من الفساد، وتقييم أثر السياسات.
2. دعم سيادة القانون ومكافحة الفساد وتشجيع الحريات المدنية.
 - اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات بوجه عام، وتحسين جمع البيانات؛ لجميع مؤشرات الهدف 16، وتحسين عملية تحديد الفئات المعرّضة للمخاطر والمهمّشة على نحو منهجي.

3. توسيع الفضاء المدني وتشجيع منظمات المجتمع المدني، وتبني ثقافة مدنية ملتزمة وناشطة بالحياة؛ ومن الضروري أن تمتلك مجموعات المجتمع المدني القدرة على العمل كشركاء في تحقيق خطة عام 2030 ومساءلة الدولة عن التقدم.
4. دعم جميع الجهود الرامية إلى تعميم حقوق الإنسان بوصفها قيمة اجتماعية.
5. تكثيف الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الصراعات ومعالجة أسبابها الجذرية.

المصدر: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان عن التقرير العربي للتنمية المستدامة 2030.

<https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Final-Online.pdf>.

مصادر الدليل؟

استند إعداد هذا الدليل على مجموعة من المصادر والأدلة السابقة وهي:

- البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات التقييم الذاتي، الاتحاد البرلماني الدولي، 2016.
- الدليل البرلماني: دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.
- دليل البرلمانيين: الأهداف الإنمائية للألفية، بيروت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012.
- تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة 2030، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين بتاريخ 25 أيلول/ سبتمبر 2015، رقم الوثيقة A/1/RES/70
- تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030: دور البرلمانيين حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، بيروت 8 - 9 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا، 2017.
- سياسات وآليات مكافحة الفساد ودور البرلمانات العربية فيها، منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد»، بيروت، 2016.
- طريق الأردن نحو التنمية المستدامة، في ندوة دور البرلمانيين حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، بيروت 8 - 9 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017.

■ تحقيق السّلام والعدل وبناء مؤسسات قوية لماذا هما مهمين؟

<http://www.un.org/sustainabledevelopment/es/>

■ منظمة الشّفاية الدّولية، استمارة إعداد تقرير الظّل حول خطة التّمية المستدامة

SDG الهدف 4.16 / 5.16 / 6.16 / 10.16.

يقدم هذا الدليل الصادر عن منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد (ARPAC) وهي الفرع العربي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC). بعض الارشادات للبرلمانيين واللجان البرلمانية والعاملين في البرلمانات العربية حول كيفية التعامل بفعالية مع أهداف التنمية المستدامة التي تضمنتها أجندة التنمية 2030 وتحديدًا الهدف رقم 16 وغاياته، حيث يتضمن في جزء منه معلومات ميسرة حول أهداف وغايات خطة التنمية 2030 ويقدم في جانب آخر أسئلة وأجوبة حول كيفية استخدام البرلمانيين لأدوات واليات العمل البرلماني في المساهمة في وضع غايات الهدف 16 موضع التنفيذ سواء على المستوى التشريعي أو الرقابي أو في إطار ممارسة البرلمانات لدورها في إقرار الموازنات العامة وفي توطین خطط وأهداف وغايات التنمية المستدامة محلياً أو في إطار دورها في تمثيل المواطنين وإشراكهم في تحديد الأولويات التنموية.

“

مَنْ نَحْنُ:

منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد (ARPAC) هي الفرع العربي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC) وهي منظمة غير حكومية، لا تبغي الربح تهدف بشكل أساسي إلى جمع البرلمانيين والناشطين بالشأن العام، وتقوية قدراتهم في مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية وحكم القانون.

تأسست المنظمة في مؤتمر برلماني إقليمي عُقد في بيروت في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR). ويرأس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد العضو السابق في مجلس الأمة الكويتي، وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد الدكتور ناصر جاسم الصانع، وتتخذ المنظمة من بيروت مقراً لها. وقد تمّ حتى هذا التاريخ إنشاء ثمانية فروع وطنية للمنظمة.

ISBN: 978-1-78752-547-4



Mob: +965-51000197
info@aafaqpublishing.com
www.aafaqpublishing.com

